



شعوب متمكنة
أمم صامدة

الآليات المؤسسية والتنسيقية

مذكرة توجيهية بشأن تيسير
التكامل والاتساق لتحقيق
أهداف التنمية المستدامة



الآليات المؤسسية والتتسيقية

مذكرة توجيهية بشأن تيسير
التكامل والاتساق لتحقيق
أهداف التنمية المستدامة

كلمة شكر وتقدير

تمّ وضع المذكرة التوجيهية بشأن الآليات المؤسسية والتنسيقية بإشراف نيك سيكرين، مدير عام تجمع التنمية المستدامة لدى مكتب دعم السياسات والبرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيما تولّى إعداد موادها كلّ من ديفيكا آير وغونزالو بيزارو وريناتا روبيان. يودّ هذا الفريق الإعراب عن خالص تقديره للدعم الذي قدّمه آيدر بتباير في مجال البحوث، منوّهاً بالآراء القيّمة التي استحصلت عليها المذكرة التوجيهية من أقران كانوا قد ساهموا في عملية المراجعة، وهم روزماري كلابوراكال وهايرو أكونا-ألفارو وفيرانيا تشاو، وكذلك بالدعم العملي الهائل الذي حصلوا عليه من خين خين كياو.

تعتبر هذه المذكرة التوجيهية وثيقة قابلة للتعديل، وخاضعة للتحسين على أساس التعليقات الواردة عليها والدروس المستخلصة من الجهود المبذولة باستمرار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حقوق النشر © محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017.

يعمل برنامج الأمم المتحدة بالشراكة مع أبناء المجتمع على كافة المستويات للمساعدة في بناء دول قادرة على التصديّ للأزمات، دافعاً باتجاه تحقيق أشكال النمو التي تحسّن معيشة كلّ فرد من أفرادها. ويتطلّع البرنامج، الناشط ميدانياً في 170 بلداً وإقليماً تقريباً، إلى إرساء نظرة عالمية ورؤية محلية لتمكين الشعوب وتعزيز قدرتها على المواجهة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

العنوان: One United Nations Plaza, New York, NY 10017

الموقع الإلكتروني: www.undp.org

تأليف: لانس غارمر

تصميم الغلاف: ونسيسلاو ألمان

التصميم الطباعي والإخراج الفني: كيمبرلي كوزراوسكي، شركة First Kiss Creative LLC

المحتويات

4	1.0	مقدمة
5	1.1	الهدف
5	1.2	الجمهور المستهدف
6	2.0	الأنماط المؤسسية والتنسيقية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
7	2.1	تعديل الأطر المؤسسية المعمول بها بما يتوافق مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
11	2.2	استحداث الآليات الهيكلية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
14	2.3	تعزيز نهج متكامل عبر القطاعات
20	3.0	الآليات المؤسسية والتنسيقية لرصد التقدم المحرز باتجاه أهداف التنمية المستدامة
		على الصعيد الوطني
21	3.1	الرصد والإبلاغ على المستوى الوطني
24	3.2	الرصد على المستوى دون الوطني
26	4.0	إشراك الأطراف المعنية الرئيسية
30	5.0	أسئلة لتقييم الأطر المؤسسية المعتمدة حالياً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
32	6.0	عوامل رئيسية لتحديد جهاز مؤسسي يقوم بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها
		المرفقات
37		المرفق الأول- تجارب البلدان عند تعديل الآليات المؤسسية القائمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
42		المرفق الثاني- تجارب البلدان عند استحداث آليات مؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
49		المرفق الثالث- تجارب البلدان عند وضع آليات مؤسسية لمواجهة التغير المناخي
52		المرفق الرابع- تجارب البلدان حول آليات رصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها
55		قائمة المختصرات

0.1 مقدمة



0.1 مقدمة

في أيلول/سبتمبر 2015، وفي خطوة تاريخية، أقرّت دولة عضو في الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأهدافها الـ 17. بموجب إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، تُلزم الخطة كل بلد عضو باتخاذ الإجراءات التي لا تقتصر على معالجة الأسباب الجوهرية لمشكلة الفقر إنما تسعى أيضاً إلى زيادة النمو الاقتصادي والازدهار، وتلبية الاحتياجات الصحية والتعليمية والاجتماعية لدى الأشخاص من دون إغفال حماية البيئة. لا شك أنّ نجاح تلك الخطة محلياً يتطلب وجود جهاز إداري واضح يقود جهود التنسيق، مسهلاً تحقيق تلك الأهداف وعملية رصدها؛ لا بل من الضروري لكل بلد أن يتبنّى إطاراً مؤسسياً حيويًا للتحقق من مدى نجاحه في تعميم تلك الأهداف ضمن سياساته الوطنية ودون الوطنية وإدراجها في مختلف القطاعات.

في ظلّ ضبابية عمل المؤسسات، من غير المستبعد أن تصطدم خطة 2030 بتحديات جمة ناجمة عن المهام والمسؤوليات الملتبسة بين الهيئات الحكومية المنخرطة في تنفيذها. لكنّ الالتزام السياسي الوطني وعلى مستوى القيادة، على أهميتهما البالغة نظراً لهيكلية الحكم في غالبية البلدان، لا ينفيان أنّ مسؤولية التنفيذ الفعلي تقع على عاتق المؤسسات المحلية. ليس هذا بالأمر المستجد بل لطالما شكّل أحد التحديات التي واجهتها بلدان عدّة في معرض عملها الدؤوب لتنفيذ برامج عمل عالمية، كالأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات المتعلقة بالتغيّر المناخي، حيثما يُصار إلى فصل الرؤية والاستراتيجيات الوطنية عن الإجراءات والأولويات المحلية. على سبيل المثال، فإن بعض البلدان، رغم إقدامها على تحديد خفض معدلات الوفيات لدى الأمهات كأولوية وطنية عامة بشكل واضح لا لبس فيه، إلا أن الاعتمادات المرصودة في الموازنة على المستويات المحلية لم تواكب هذه الأولوية. لذا، من شأن توسيع نطاق أهداف التنمية المستدامة ليشمل المجالات المستجدة وشتّى المسائل المشتركة بين القطاعات أن يستوجب توطيد التعاون بين المؤسسات والنظم الابتكارية والتحفيزية التي تسهّل العمل والمساءلة في سائر القطاعات وعلى كافة المستويات الحكومية. يُذكر أنّ بعض البلدان كانت قد أنشأت أصلاً هيكلية تنسيق مؤسسية تعمل حالياً على تعديلها لتدعم بشكل فعال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فيما تسعى أخرى إلى استحداث مؤسسات وأطر التنسيق التي تعزّز جهودها لتحقيق الأهداف.

1.1 الهدف

تهدف المذكرة التوجيهية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الآليات المؤسسية والتنسيقية إلى توفير معلومات حول السبل التي أتاحَت للبلدان تكييف أطرها المؤسسية والتنسيقية القائمة أو المستحدثة بما يتلاءم مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتسلّط الضوء على الجهود الآيلة إلى حشد دعم المؤسسات نحو تحقيق تلك الأهداف، وتحسين أدائها، وتفعيل اتساق عملها أفقياً وعمودياً. كذلك تبيّن هذه المذكرة كيفية توزيع المسؤوليات بين مؤسسات الحكم على اختلاف مستوياتها (الوطنية ودون الوطنية والمحلية) لضمان تنفيذ خطة التنمية للعام 2030 ومراجعتها بشكل متسق، باستعراض العوامل الرئيسية التي يتعيّن على كل بلد أن يأخذها بعين الاعتبار عند استحداث أطر مؤسسية أو إدخال تعديلات على تلك التي يعتمد عليها أصلاً.

2.1 الجمهور المستهدف

تتوجّه هذه المذكرة التوجيهية بالدرجة الأولى إلى صنّاع السياسات على المستوى الوطني. وتضمّن هذه الفئة الجهات الفاعلة داخل مؤسسات الحكم (هيئة مكتب رئيس الدولة، والأجهزة دون الوطنية، والوزارات القطاعية، ودوائر الإحصاء الوطنية). من المرجّح أن يستفيد منها أيضاً سواها من الخبراء وأصحاب الاختصاص التابعين تحديداً لوكالات ثنائية أو متعددة الأطراف ومنظمات غير حكومية وهيئات المجتمع المدني، عند إعداد الخطط الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصدها بالتزامن مع دعم الشركاء الحكوميين.

0.2 الأنماط المؤسسية والتنسيقية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة



0.2 الأنماط المؤسسية والتنسيقية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

من المعترف به عموماً، أن أي مؤسسة تعجز بمفردها عن التصدي للتحديات الإنمائية العالمية في يومنا هذا. فالحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع العام والهيئات الدولية كلها مدعوة إلى الاضطلاع بدورها في هذا المجال، لأن نجاحها في تنسيق خطواتها سوياً هو الذي يحدد مدى قدرة العالم على مواجهة بعض التحديات الإنمائية الأشد إلحاحاً. وكانت خطة التنمية لعام 2030 قد شددت على أهمية تعزيز الإطار المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي، كونه يجمع بين أبعادها الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) بطريقة متوازنة، ويستجيب للتحديات البارزة حاضراً ومستقبلاً، ويسد الثغرات الملحوظة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة.

ومع هذا، فإن الترتيبات المؤسسية المفضلة لتحقيق التنمية المستدامة في كل بلد تبقى مرهونة في النهاية بالظروف الوطنية السائدة، ما يحتم تصميمها وفق ما تقتضيه تلك الظروف.

قبل اتخاذ أي ترتيبات مؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من الأهمية بمكان تقييم الأوضاع الحكومية والمؤسسية والسياسية السائدة في كل بلد. وتقتضي هذه الخطوة تحديد وفهم الآليات والمؤسسات والجهات الفاعلة والسياسات والصلاحيات الراهنة، إلى جانب العوامل الأخرى، التي تؤثر على تحقيق الأهداف. وبشكل فهم عملية التخطيط ووضع الموازنة التي تحدد أولويات التنمية في البلد جانباً رئيسياً من مسار التقييم. فمن العمليات ذات الصلة نذكر الاستراتيجيات (الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التنمية، أوراق الاستراتيجية المتعلقة بالحد من الفقر، الاستراتيجيات القطاعية)، وخطط العمل، وعملية وضع الموازنة (أطر الإنفاق السنوية والمتوسطة الأجل، مراجعة الإنفاق). ومن الأهمية بمكان أيضاً تحديد نطاق المؤسسات كما الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في البلد، واستعراض أبرز سياسات التنمية الوطنية والقطاعية التي تشغل حيزاً هاماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تحديد التحديات، توصلاً لاتخاذ الإجراءات المؤاتية على أرض الواقع. لا بد أيضاً من التنبه إلى العوامل السياسية التي قد تؤثر على مسار تنفيذ الأهداف والإحاطة بها، علماً أن تلك العوامل قد تشمل عوامل الفساد والأنشطة الربعية.

1.2 تعديل الأطر المؤسسية المعمول بها بما يتوافق مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

لقد بينت التجارب المستمدة من مجموعة واسعة من البلدان أهمية الدور الذي لعبته الأطر المؤسسية والتنسيقية دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ ما دفع عدة بلدان إلى تعديل أطرها المؤسسية الراهنة التي اعتمدتها بالتزامن مع بروز أهداف الألفية، وتوسيع نطاقها لتشمل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشمل هذا التعديل مهمة الرصد والتقييم، وبشكل رئيسي) الاتساق الأفقي بين سائر الوزارات والاتساق العمودي على مستوى مختلف مؤسسات الحكم (الوطنية ودون الوطنية والمحلية). يتطرق هذا الفصل إلى الآليات المؤسسية والتنسيقية التي كانت معتمدة في مرحلة الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز بوجه خاص على المجالس الوطنية للتنمية المستدامة، وطريقة عملها، بالإضافة إلى العقبات والتحديات التي تعثرت بها جهود التنسيق. ويركز الفصل أيضاً على البرلمانات، إذ تعتبر من الآليات الهامة لتنفيذ خطة 2030. يمكن الاطلاع في المرفق الأول على تجارب ألمانيا وإندونيسيا ونيجيريا في هذا المجال.

المجالس الوطنية للتنمية المستدامة

في معرض مؤتمر البيئة والتنمية الذي عقدته الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو عام 1992، تبنت الحكومات التنمية المستدامة كهدف أساسي، وتوافقت على ضرورة أن تعمد كافة البلدان إلى وضع استراتيجيات وطنية

للتنمية المستدامة، مهمتها المواءمة بين سائر السياسات والخطط القطاعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة المعمول بها في كل بلد. كذلك اشترطت الحكومات على أن يُصار إلى وضع تلك الاستراتيجيات من خلال أوسع مشاركة ممكنة، واستناداً إلى تقييم دقيق للوضع الراهن والمبادرات في كل بلد. وشجعت على الاستعانة بمجالس وطنية للتنمية المستدامة من أجل إشراك الأطراف المعنية في إعداد تلك الاستراتيجيات وتنفيذها ورصدها، فضلاً عن تحقيق التوافق حول الخطط وتوليد شعور بملكيته.

رغم قيام عدة بلدان بإنشاء مجالس وطنية للتنمية المستدامة، فما من وصفة معقمة أو نموذج موحد لتأسيسها أو تأسيس هيئات مماثلة، إذ اختلفت الممارسات المتبعة بهذا الشأن إلى حد كبير من بلدٍ إلى آخر.

وظيفتها

تكمن مهمة المجالس بالدرجة الأولى في العمل كهيئة استشارية للحكومة، إذ تنكب على درس قضايا التنمية المستدامة وتقدم المشورة بشأن تطور الاستراتيجيات والسياسات الموضوعة لهذه الغاية ومدى نجاحها. وقد شكّل هذا الجانب بدون منازع المجال الأكثر إنتاجية في مضمار نشاطها، حيثما تمكنت تحديدًا من تحريك عجلة السياسات والإجراءات بكل تأكيد في مسائل ذات أولوية.

كذلك كُلفت عدة مجالس بمهمة الإبلاغ عن التقدم المحرز في تطبيق الاستراتيجية الوطنية ومراجعتها دورياً. فكانت التقارير المقدمة بهذا الخصوص ترصد هذا التقدم على ضوء المرتكزات الأساسية المتفق عليها والمعلومات المستخلصة، كي تسترشد بها عمليات مراجعة السياسات وتعديل البرامج والقرارات المتعلقة بتوزيع الموارد.

أما في مجال التنفيذ لسياسات التنمية المستدامة فإنّ قلة من تلك المجالس كان لها دور، إذ انخرطت المجالس في التنفيذ في البلدان الصغيرة حيث كانت المجالس على ارتباط وثيق بالحكومات.

موقعها وتشكيلها

بدلّ الموقع الذي تشغله تلك المجالس ضمن الهيكلية الإدارية للحكومة على حجم النفوذ السياسي الذي تملكه للتأثير على القرارات والإجراءات المتخذة بشأن قضايا التنمية المستدامة؛ لا بل يجوز أن يشكّل هذا الموقع على النطاق الأوسع مؤشراً على مدى وجود إرادة سياسية لدى الحكومة في معالجة تلك المسائل. من الممكن أيضاً أن يدلّل ذلك على مستوى القبول والوعي الذي تلقاه مشكلة التنمية المستدامة من حيث امتداداتها وتشابكها، ومدى الحاجة إلى اعتماد آلية التنسيق المؤاتية للتصدي لها بشكل كامل ومتكامل.

بيّنت التجارب المستمدة من البلدان أنّ أفراد موقع لتلك المجالس ضمن الوزارات لا يمنحها بالضرورة النفوذ السياسي اللازم لتنسيق شؤون التنمية المستدامة بطريقة فعّالة، علماً أنّ البلدان التي أخضعت تلك المجالس لإدارة رئيس الدولة/رئيس الوزراء قد نوّعت بقدرتها على حسن التنسيق بحكم موقعها الرفيع المستوى.

تضمّ معظم المجالس الوطنية للتنمية المستدامة أعضاءً من مختلف المؤسسات الحكومية الشاملة ومن سائر القطاعات. بينما يأتي القسم الأكبر من التمثيل من وزارات وهيئات مرتبطة بالموارد البيئية والطبيعية والتخطيط والشؤون المالية، ولا تزال الوزارات والهيئات المرتبطة بالقطاعات الاجتماعية تنتظر تمثيلها في المجالس. أما بالنسبة لتمثيل الفئات المختلفة، فتتمثّل الفئات الرئيسية في معظم تلك المجالس لكنّ تمثيلها يبقى على نطاق ضيق، وتأتي من هنا الحاجة إلى تحسين مستوى التمثيل لدى البعض من الفئات الرئيسية، ونذكر منها تحديداً فئات العمال والنقابات والبرلمانيين والسكان الأصليين والمزارعين والهيئات النسائية وفئات الشباب. وقد أظهرت التجارب أنّ الحكومات وحدها تعجز عن تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإجراءات التي تتخذها، بل عليها أن تشرك بقوة منظمات المجتمع المدني وسواها من الأطراف المعنية في تحديد أهداف وغايات التنمية المستدامة وتحقيقها ورصدها. ولعلّ المجالس التي انتهجت مقاربة تشاركية قد أثبتت قدرتها على توليد شعور قوي بامتلاك استراتيجية التنمية المستدامة على المستوى الوطني، وهو أمر

بمنتهى الأهمية لإنجاح مسار تنفيذها.

لا حاجة إلى القول بأن قيام مجموعات عمل ومشاورات بين الجهات المانحة والحكومات هو أمرٌ بغاية الأهمية، بما أنَّ هذا التدبير يوطد التعاون الفاعل مع الجهات الشريكة في جهود التنمية وفي ما بينها، ويسمح ببلورة أولويات البلدان، وتجنّب الجهود المزدوجة والأعباء الثقيلة غير الضرورية الملقاة على عاتق البلدان.

يتعيّن على المجالس أن ترفع مستوى اللامركزية إلى حدّ يسمح لها بتوفير الظروف الملائمة لمعالجة قضايا التنمية المستدامة. وقد تتجلى اللامركزية من خلال: إنشاء هيئات دون وطنية، وتمثيل جهات التنسيق المحلية في تلك المجالس، والهيكليات اللامركزية في الحكومات المحلية. أمّا مستوى اللامركزية الممكن تحقيقه فيبقى مرهوناً بحجم البلد وعدد سكّانه وطبيعة نظامه الفدرالي.

يجري التنسيق بين المجالس وهيكلاتها غير المركزية في أغلب الأحيان بواسطة لجان تضمّ مختلف أصحاب الشأن، ما يسهّل التواصل المباشر في ما بينها. هذا فضلاً عن أنّ تنظيم التدريب والمنتديات التشاورية على اختلاف أشكالها يوطد بدوره أواصر التعاون بين سائر الأطراف.

التحديات

لقد أشارت المجالس الوطنية للتنمية المستدامة إلى جملة تحديات، بما فيها المسائل الهيكلية والصعوبات المالية التي تصطدم بها عند تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة.

تتضمن المسائل الهيكلية صعوبة توليد شعور بامتلاك استراتيجيات التنمية المستدامة والتحكّم بآلية تنفيذها لدى الوزارات وأعضاء البرلمان؛ وعجز المؤسسات عن فهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي وتأثيره على التنمية المستدامة؛ والصعوبات البارزة عند تنسيق السياسات والمبادرات في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق المقاصد الوطنية للتنمية المستدامة. هذا فضلاً عن أنّ غياب الاعتراف المؤسسي التام بالمجالس المذكورة كان قد صعب أيضاً مسألة تقيّد الوزارات المختصة بالتوصيات الصادرة عنها والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

كذلك وجدت المجالس في بعض البلدان صعوبة في إقناع الحكومات بقبول توصياتها أو بحثها بكل جدية. فبذلت جهود من أجل زيادة قدرتها على التأثير، من خلال التوجّه إلى الحكومات للتجاوب مع توصياتها ضمن مهلة محددة، أو طلب استشارتها ببعض المسائل، أو دعوة اللجان النيابية أو الهيئات المماثلة ضمن الهيئة التشريعية إلى مراجعة التقارير التي ترفعها.¹

عمد بعض المجالس إلى إعطاء الأولوية لأبعاد معيّنة من التنمية المستدامة أو تغليب قضايا على أخرى، في خطوة قد تدلّ على انعدام المعرفة بعامل الترابط بين مختلف قضايا التنمية المستدامة، وبضرورة معالجتها بطريقة منسّقة.

لاحظت المجالس أيضاً في عدد من البلدان التحديات الرئيسية المرتبطة برصد عمليات التنمية المستدامة، والناشئة بمعظمها عن جودة بيانات الرصد. فقد شدد بعض البلدان على الصعوبات الكامنة في المقاييس الموضوعة خصيصاً للتنمية المستدامة في ظلّ غياب آليات أكثر ديمومة. يواجه البعض مشقّة في جمع بيانات كافية وموثوق بها حول فعالية السياسات والمبادرات، ويتجلى السبب الرئيسي في عدم وجود آلية جمع بيانات ممنهجة، وطبيعة قطاع التنمية المستدامة المتجزّئة.

أمّا في ما يخصّ موضوع التمويل، فقد ألمحت عدة مجالس إلى التحديات الناشئة عن حجم التمويل الإجمالي المطلوب من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بنجاح، وطريقة توزيع هذا التمويل.

البرلمانات

تستمدّ البرلمانات دورها المهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من مهامها التشريعية والرقابية ووظيفتها في وضع الموازنة، إذ يشترط جميع البلدان موافقة البرلمان على التشريعات المتعلقة بتلك الأهداف. وكانت

البرلمانات في عدة بلدان قد بادرت أصلاً إلى دعم خطة 2030. فعلي سبيل المثال، كان البرلمان الباكستاني قد أقرّ أهداف التنمية المستدامة في إطار خطته الوطنية، منشئاً لهذا الغرض أمانة عامة تُعتبر بمثابة مركز للموارد.² أما في المكسيك، فيضطلع البرلمان بدور هام في تحقيق تلك الأهداف، لا سيما في الشق المتعلق بوضع الموازنات.³

تسهم البرلمانات إلى حدّ كبير في ضمان عدم تخلف أحد عن ركب التنمية، وتتمكّن مباشرة من تحقيق نتائج شاملة تخدم الخير العام. إلّا أنّ ذلك يحتمّ التحقق من مدى شموليتها من حيث قدرتها على تمثيل كافة شرائح المجتمع لا سيما الفئات المهمّشة، ومدى مراعاتها لمصالح تلك الفئات واحتياجاتها وآرائها عند إقرار التشريعات. كذلك يتعيّن على البرلمانات بصفتها الهيئات الأكثر تمثيلاً في مجال صنع القرار أن تكفل تمثيل جميع فئات المجتمع، على أن تتمثّل كل فئة منها بما يتناسب مع حجمها من مجمل عدد السكّان.⁴

في إطار تعزيز المساواة بين الجنسين، مثلاً، يُتاح للبرلمانات أن تسنّ تشريعات ملزمة ضمن حدود الصلاحيات الممنوحة لها لتكفل القضاء على الأعراف والممارسات التمييزية.⁵ فمن الضروري أن تشارك المرأة في البرلمان طالما أنّ نصف سكّان البلد تقريباً يتكوّن من النساء والفتيات. ويمكن لتوسيع مشاركة المرأة في البرلمان أن يحدث أثراً من خلال إقرار سياسات تخدم مصالحها وترسخ مبدأ المساواة بين الجنسين.⁶ وتعد الكوتا النسائية المعتمدة في البرلمانات وسيلة لتحقيق نسبة أعلى من المشاركة لدى المرأة وتديراً رئيسياً لإزالة بعض العوائق المؤسسية والنظامية التي لا تزال تحول دون مشاركتها في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجل. وبما أنّ اعتماد نظام الكوتا لا يكفي عادةً لضمان المساواة بين الجنسين، كان لا بدّ من أن تقتزن هذه الخطوة بتدابير أخرى تسمح بتوفير البيئة المؤاتية لمشاركة المرأة، كأن يجري مثلاً تمكين المرأة التي نجحت في الوصول إلى قبة البرلمان من المشاركة بشكل فاعل في صنع القرارات والتأثير عليها.

وفيما يتعلق بدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يُتاح للبرلمانات أن تكفل إزالة العوائق القانونية والمؤسسية والبيئية الطبيعية، وزيادة فرصهم في المشاركة، بما في ذلك في الخدمات العامة. وكانت البرلمانات قد اضطلعت في السابق بدور أساسي في تعزيز حقوق ذوي الإعاقة عن طريق تطبيق الأطر القانونية اللازمة، كالقوانين المتعلقة بالمعوقين؛ وإزالة العوائق القانونية والمؤسسية والحواجز المادية في البيئة؛ وتحسين فرصهم في المشاركة؛ وزيادة سُبل الحماية الاجتماعية ومراعاتهم بشكل أفضل في البرامج الاجتماعية.⁷ وقد يتمّ إحراز تقدّم نحو وضع سياسات عامة أكثر احتضاناً لذوي الإعاقة من خلال زيادة مشاركتهم في الحياة السياسية. ورغم التقدّم الذي تحقق عن طريق تسهيل مشاركتهم في الانتخابات، لا يزال انتخابهم إلى المناصب العامة دونه عقبات. ففي أوغندا، نصّت المادة 78 من دستور العام 1995 على تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في البرلمان،⁸ فأُتيح انتخابهم باعتماد نظام الهيئة الانتخابية على مختلف المستويات، بدءاً بالمجالس القروية وصولاً إلى البرلمان، ما أسفر بطبيعة الحال عن وضع تشريعات مراعية لأوضاع المعوقين.⁹ وبات برلمان أوغندا يضمّ العدد الأكبر من الممثلين المنتخبين من ذوي الإعاقة بين برلمانات العالم. إلى جانب مهامها التشريعية، تضمن البرلمانات من خلال وظيفتها الرقابية ودورها في وضع الموازنة، مناقشة تأثير الموازنات المقترحة على مختلف أفراد المجتمع، بمن فيهم المعوقون وورصدها.¹⁰

2 Overview of institutional arrangements for implementing the 2030 Agenda at national level. Policy Brief UN DESA (2016).

3 المرجع عينه.

4 تقرير الأمم المتحدة لعام 2016 بشأن التنمية المستدامة في العالم.

5 المرجع عينه.

6 Stockemer, D. (2014), Women's descriptive representation in developed and developing countries, International Political Science Review.

7 UN Department of Economic and Social Affairs, Global Status Report on Disability and Development Prototype (2015).

8 التقرير العالمي حول الإعاقة لعام 2011. منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي.

9 المرجع عينه.

10 من الاستثناء إلى المساواة: إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. دليل للبرلمانيين بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. الأمم المتحدة (2007).

من الأهمية بمكان إشراك الشباب (15-24 عاماً) في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في الواقع، رغم اعتراف خطة 2030 بدور الشباب كعامل تغيير، لا يزال عدداً كبيراً منهم في العالم محروماً من المشاركة في عملية صنع القرار. من هنا، قد تنصّ التدابير الرامية إلى توسيع دائرة مشاركتهم على إشراكهم في المشاورات الجارية برعاية حكومية وبرلمانات الشباب. وكان 30 بلداً قد أنشأ هيكلية برلمانية لغير البالغين على المستويين الوطني والمحلي¹¹، نذكر منها على سبيل المثال، برلمان الأطفال في ولاية راجستان الهندية، وهو يضمّ أطفالاً من مختلف القرى لمناقشة ومعالجة الهموم المشتركة كالتعليم والقضايا المتعلقة بالحياة في القرية¹²؛ ومشروع «الأطفال الفاعلين» في جنوب أفريقيا الذي يمنحهم فرصة المشاركة في جلسات الاستماع البرلمانية والمداولات العامة¹³.

2.2. استحداث الآليات الهيكلية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

إنّ مجالات العمل والرؤية الطموحة التي حددتها خطة 2030 لتحقيق التنمية المستدامة هي غير مسبقة، لكنّها تستوجب تعاوناً وثيقاً ونظماً مبتكرة ومحفزة قادرة على تسهيل العمل المشترك بين القطاعات والمساءلة المتبادلة بين مختلف الوزارات والوكالات والمستويات الحكومية والأطراف المعنية غير الحكومية. انطلاقاً من تجارب البلدان، يتحدّث هذا الفصل عن السبل التي أتاحت لبعض البلدان استحداث الأطر المؤسسية المؤاتية لتنسيق الجهود من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويسلّط المرفق الثاني الضوء على التجارب المستمدة من بلدان كوتسوانا والبرازيل وكولومبيا وكوستاريكا وغانا وباكستان والفلبين وسيراليون، عارضاً أمثلة عن إجراءات الرصد المتخذة لدعم تحقيق الهدف 16.

في معظم البلدان، غالباً ما تنعم الوزارات بميزانية وقنوات تواصل وأنظمة رصد مستقلة. لكنّ التحدي الأكبر بالنسبة إلى تنفيذ خطة 2030 يكمن في مراعاة الترابط القائم بين أهداف التنمية المستدامة (فالمعروف مثلاً أنّ التصدي لمشكلة الفقر يتطلّب أيضاً تقليص التفاوت بين الجنسين وتمكين المرأة وإدارة البيئة إدارة مستدامة). وهذا الترابط يحتم بدوره تعزيز التنسيق بين الوكالات، بعد أن كانت عقلية "العمل المتفرد" التقليدية التي انتهجتها عدة بلدان في السابق في مضمار التنمية قد أفضت إلى نتائج عكسية، وأسّاءت إلى نهج التخطيط المتكامل الضروري لتحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي، فإنّ التنسيق المؤسسي يتطلّب توطيد التعاون بين القطاعات من خلال اتخاذ خطوات متناغمة بين مختلف الوزارات، تضمن توافق الاستراتيجيات أو الخطط أو خرائط الطريق الإنمائية المعمول بها في أيّ بلد مع أهداف التنمية المستدامة، وتتوخّى مراعاة الاتساق بين مختلف أطر التخطيط.

بإمكان أيّ بلد الاستعانة بعدة وسائل لوضع آليات تنسيق تخوّله مراقبة الخطط الآيلة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسبلي تنفيذها. فقد ارتأى بعض البلدان استحداث لجان مشتركة بين الوزارات للإشراف على تنفيذ الخطط مزيلاً الحواجز بين القطاعات. فأنشأت كولومبيا مثلاً لجنة مشتركة بين الوزارات، وربطت الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف مع مكتب رئيس الجمهورية لضمان الالتزام بها على أعلى المستويات. كذلك عمدت غانا من جهتها إلى تشكيل لجان مشتركة رفيعة المستوى بين الوزارات تضمّ مجموعات عمل قطاعية من سائر الوزارات.

حصّاً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعيداً عن منطق "العمل المتفرد"، طلب بعض البلدان من الوزارات المختصة تحديد مسؤولياتها تجاه أهداف معيّنة¹⁴. فعمدت الصين مثلاً إلى استحداث آلية مشتركة بين

11 Global Sustainable Development Report. United Nations (2016)

12 Bartlett S. (2005). Integrating Children's Rights into Municipal Action: A Review of Progress and Lessons Learned, Children, Youth and Environments

13 Wall, J. and Anandini Dar. (2011), Children's Political Representation: The Right to Make a Difference, International Journal of Children's Rights

14 Overview of institutional arrangements for implementing the 2030 Agenda at national level. Policy Brief (DESA, 2016)

الوزارات تضم 43 وزارة ووكالة تعمل بإدارة/رئاسة وزارة المالية، وأوكلت 169 غايةً إلى السلطات المختصة¹⁵. أما المكسيك فقد أوكلت كل مؤشر متعلق بأهداف التنمية المستدامة إلى وزارة معينة لمتابعة تطوره، بعد التشاور مع وزارات/وكالات متعددة ممثلة في اللجنة التقنية المتخصصة بأهداف التنمية المستدامة (CTEODS)¹⁶.

اللجان المشتركة بين الوزارات: تشكيلها وهيكلتها

يقتضي تنفيذ خطة 2030 مشاركة واسعة من جانب الأطراف المعنية المتعددة. لذا، تشكل مشاركة هيئات المجتمع المدني وشركات الأعمال والمؤسسات الخيرية والأوساط الأكاديمية وسواها، إلى جانب الحكومات، ركناً أساسياً لتفعيل جهود التنمية المبذولة حاضراً ومستقبلاً. رغم السلطة والمشروعية الكبيرة التي قد تنعم بها اللجان المشتركة بين الوزارات المحصورة عضويتها بأعضاء الحكومة دعماً لجهودها، قد تجد تلك اللجان التي تضم ممثلين عن الحكومة فقط صعوبة في تكوين رؤية طويلة الأمد وطرح السياسات والممارسات التي تستوجبها خطة التنمية المستدامة؛ هذا فضلاً عن أنها تزيد احتمالات خضوع السياسات لأهواء المصالح السياسية. أما اللجان المشتركة بين الوزارات الأكثر شمولية فيتمسك لها الاعتماد على مجموعة واسعة من الآراء والخبرات، مفضيةً بذلك إلى تحاليل وتوصيات تأتي على قدر كبير من الوعي. لكن الممثلين من خارج الحكومة تعوزهم القدرة على الانخراط بشكل فعال مع الوزراء وكبار المسؤولين في عدة وزارات، أكانت متصلة بالشؤون الاقتصادية والمالية أو الشؤون الصناعية والاجتماعية أو التخطيط أو مرتبطة بالهيئات البيئية ذات الطابع التقليدي. من المرجح أن يستدعي ذلك أحياناً التواصل مع رؤساء الدول وطواقم مكاتبهم لاستطلاع آرائهم حول مجمل القضايا الاستراتيجية.

من البديهي أن يُعيق التمثيل الواسع ضمن اللجان المشتركة بين الوزارات إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء ويؤخر إصدار توصيات متسقة. لكن التوافق ليس ضرورياً لتتمكن من العمل بفعالية.

قد تضم تلك اللجان شعبة التخطيط المسؤولة عن مهمة التنسيق بين الأطراف أفقياً وعمودياً عند إعداد استراتيجية وطنية وتنفيذها، وأمانة سر صغيرة مسؤولة عن دعم الآليات المتعلقة بالأطراف المعنية المتعددة، وشعبة التنفيذ المسؤولة عن تنسيق جهود تقديم الخدمات والوكالات القطاعية¹⁷.

قد يكون إنشاء مجموعات عمل مواضيعية بين القطاعات خير سبيل لوضع سياسات وبرامج تلبي الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة¹⁸. فيجوز مثلاً عند طرح سياسات وبرامج مختلفة للحد من الفقر أن تسهم الأطراف المتعددة المعنية بهذا الشق، كوزارات التعليم والعمل ومرافق الصرف الصحي والإسكان، أن تتعاون في ما بينها للتوافق على المسار الذي ستسلكه من أجل تحقيق هذا الهدف.

مهام اللجان المشتركة بين الوزارات للتنمية المستدامة

رغم اختلاف دور تلك اللجان تبعاً لظروف كل بلد، فهي تتولى جملة مهام نلخصها بالآتي:

- العمل كهيئة استشارية للحكومة في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة
- وضع أو تنسيق الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأهداف
- التواصل مع أبرز الأطراف المعنية

15 المرجع عينه.

16 المرجع عينه.

17 United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, Expert Report for the Arab Sustainable Development -Report: The Institutional Framework of Sustainable Development in the Arab Region: Integrated Planning for the Post 2015 (2015).

18 Tulsie B., Pass L. and Swanson D., Mainstreaming Sustainable Development into National and Subnational Development Planning in Latin America and Caribbean (IISD, 2014), Winnipeg, p.36

- تحديد الإطار الوطني للرصد ومجموعة المؤشرات الوطنية الموائمة له
- متابعة الأهداف والغايات، ومراجعتها
- رفع التوصيات بشأن التدابير المالية اللازمة لتنفيذ الأهداف
- التحضير للحوارات الإقليمية والعالمية الدائرة حول تنفيذ الأهداف

من شأن إسناد مهمة وضع الاستراتيجيات اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى لجان مشتركة بين الوزارات أن يعزز عامل الموضوعية ويساعد في الاستعاضة عن الأولويات الفردية لدى الوزارات المنخرطة في هذا المسار بأخرى أكثر توازناً؛ عدا عن أنّ تلك اللجان تحمل في طياتها جرعة إضافية من المعرفة والخبرة لوضع الاستراتيجيات وآليات المراجعة. وبفضل ارتكازها على المعرفة والخبرة التي تأتي بها مجموعة واسعة من الأطراف المعنية، تصبح تلك اللجان مؤهلة لتوجيه توصياتها نحو استراتيجيات تحيط بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بكل اتساق وتحقيق أقصى المنافع المتبادلة، مقابل تخفيف المقايضة بين القطاعات إلى حدّها الأدنى. وبالتالي، لا ينبغي للاستراتيجيات أن تكون إعادة صياغة للوضع الراهن بل عليها الالتزام بإحداث تغيير في سبيل تعزيز التنمية المستدامة.

يُتاح لتلك اللجان أيضاً أن تشارك في طرح سياسات وبرامج جديدة لتحقيق التنمية المستدامة، تضعها خصيصاً لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال. فتشارك إما بصفة استشارية مبدئية ملاحظاتها على التشريعات الصادرة عن الحكومة أو من خلال صياغة السياسات فعلياً. من الناحية العملية، يعني ذلك العمل مع قطاع معين كقطاع الأعمال أو الزراعة أو التعليم أو الصحة، للاستعلام عن تداعيات القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عليها وتطوير نماذج مخصصة لكل قطاع من أجل النهوض بالتنمية المستدامة.

الاتساق العمودي

تقوم الحكومات المحلية بدور محوري في إطار النهوض بالتنمية المحلية. بينما تتولّى الحكومات الوطنية تحديد الأهداف والغايات على مستوى البلاد إضافة إلى توزيع الولايات لدعمها، غالباً ما تقع مسؤولية التنفيذ على الأرض على عاتق الحكومات دون الوطنية والمحلية. لهذا السبب، يجدر بمجالس أو لجان التنسيق التي تتشكل وتوكل إليها مهمة تكوين رؤية واستراتيجية وطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أن تحتضن مؤسسات الحكم على كافة مستوياتها، أي الوطنية ودون الوطنية/المحلية. كذلك يتعيّن على تلك المجالس أو اللجان أن توفر الوسائل اللازمة للتنسيق العمودي والأفقي، وإرساء علاقات عمودية بين هيئات الأطراف المعنية المتعددة والحكومات على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية.

لتعزيز الاتساق والتكامل عمودياً على مختلف المستويات الحكومية (بدءاً بالحكومة المركزية، مروراً بحكومات الأقاليم، وصولاً إلى الحكومات المحلية)، يُمكن للحكومات أن تقيم روابط مؤسسية واضحة بين استراتيجيات التنمية المستدامة وآليات دعمها على المستويين الفدرالي ودون الوطني، مع التشديد على أنّ التنسيق والتكامل العموديين يحتملان اتباع مسارين ينطلق أحدهما من الأعلى إلى الأسفل وآخر بالاتجاه المعاكس، أي ممارسة القيادة من الأعلى إلى الأسفل إلى جانب التوجيه الذي يواكب العمل والمشاركة والتحكم بمسار الأمور من الأسفل. ولا ينجح التنسيق العمودي ما لم يقتزن بآليات عمل تهدف إلى التعاون والتداول ووضع استراتيجية وخطة عمل والقيام بالرصد، ما يدلّ على ضرورة قيام مجموعات عمل تتألف من أعضاء/إداريين من المستويين معاً. كذلك يتعيّن تعديل الأطر القانونية لحث مجموعات العمل هذه على عدم الاكتفاء بالترتيبات الطوعية بل الذهاب إلى أبعد منها.

من الضروري الحفاظ على نظام ثنائي الاتجاه في التواصل مع الحكومات على المستويات المحلية. ولتعزيز التواصل على مختلف المستويات الحكومية خلال مرحلة الأهداف الإنمائية للألفية، عمّد المجلس الوطني للتنمية المستدامة في الفلبين مثلاً إلى إنشاء موقع إلكتروني كمركز تجمع للهيئات دون الوطنية العاملة في مجال التنمية المستدامة¹⁹.

يقتضي الاتساق العمودي أيضاً عقد شراكات مع جهات فاعلة من خارج الحكومة، بما فيها هيئات المجتمع المدني الناشطة ذات الخبرة الواسعة على المستوى المحلي. وكانت دولة هندوراس قد شكّلت لجنة محلية للتنمية المستدامة لاقت مشاركة من المجتمع المدني والقطاع العام²⁰.

لنقل مسؤوليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي إلى الحكومات المحلية، لا بدّ من توفير اعتمادات موازية والتنازل لها عن صلاحيات تحصيل الإيرادات.

الممارسات السليمة

إيّا كانت الهيكلية المؤسسية المعتمدة، من الأوفق أن تحظى اللجان المشتركة بين الوزارات بموافقة أعلى المستويات (من قبل رئيس الدول أو الحكومة)، وأن تشرك وزارات التخطيط والمال والاقتصاد والصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية والزراعة والبيئة والمساواة بين الجنسين، إضافةً إلى غرف التجارة ودوائر الإحصاء الوطنية. عدا ذلك، ينبغي أن تحظى اللجان بمشاركة الحكومة المحلية وبتمثيل من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، على أن يقوم الممثلون غير الحكوميين بدور الناطق باسم جمهورهم العريض. لا بدّ أيضاً بهذا الخصوص من توجّي الشفافية في هذا المسار.

يقتضي أن تضمّ اللجنة المشتركة بين الوزارات أمانة سر قوية تتمتع بقدرات تقنية أو شعبة تخطيط. وقد بيّنت التجارب المستمدة من البلدان أنّ تلك اللجنة قد تضمّ شعبة تخطيط وتنفيذ، تكون مسؤولة عن التنسيق الأفقي والعمودي عند إعداد استراتيجيات وطنية وتنفيذها، بالإضافة إلى أمانة سر صغيرة مسؤولة عن دعم أي هيئة أو آليات متعلقة بالأطراف المعنية المتعددة والتنسيق معها، وشعبة التنفيذ المسؤولة عن تنسيق جهود التنفيذ لدى المرافق والوكالات القطاعية²¹. لا بدّ أيضاً من أن تضمّ كل لجنة فعّالة موظفين يتمتعون بقدرات عالية في المجالات التقنية، ومن الاهتمام بوجه خاص ببناء قدرات الموارد البشرية على المستوى المحلي. كثيرة هي البلدان التي بدأت بإنشاء لجان الخدمة المدنية لدى الحكومات المحلية، تتمحور مهمتها حول تعيين موظفي الحكومات المحلية، لا سيما في أفريقيا (كأوغندا وموريشيوس ونيجيريا)²².

توجّيّاً لكفاءة عمل اللجان المشتركة بين الوزارات، لا بدّ من أن تحافظ على قدر كافٍ من الاستقلالية حتى يُتاح لها الطعن بالسياسات أو البرامج التي قد تتعارض مع أهداف التنمية المستدامة؛ زد على أنّ اللجان المقربة جداً من الحكومة قد تجازف بفقدان مصداقيتها العامة كعامل تغيير. من هنا يتعيّن على كل هيئة، وحرصاً منها على صوابية عملها وجدواه، أن توثق علاقاتها مع مؤسسات الحكم على عدة مستويات، وأن تتمكّن من العمل معها على تطوير السياسات الآيلة إلى النهوض بمبدأ الاستدامة.

3.2. تعزيز نهج متكامل عبر القطاعات

تستوجب خطة 2030 بحكم تكاملها التعاون الوثيق بين سائر القطاعات، باعتبار أنّ قضايا النوع الاجتماعي والصحة والتغيّر المناخي التي لها تداعيات على كافة القطاعات تتطلب تعزيز التنسيق في ما بينها. لذا، يركّز هذا الفصل على النهج المتكامل عبر القطاعات والذي تستعمله مجموعة واسعة من البلدان لمعالجة التغيّر المناخي إلى جانب النوع الاجتماعي. انطلاقاً من التجارب المستمدة ممّا يزيد عن 45 بلداً مستطلعاً، سيتناول هذا الفصل المؤسسات الوطنية المتفرّغة للمساعدة في تنفيذ التدخلات المتعلقة بالتغيّر المناخي، وكيفية توافقها مع هيكلية الحكومة وصلاحياتها بشكل عام، بالإضافة إلى الترتيبات الأخرى المتبعة لدعم تنفيذ الإجراءات المتخذة بشأن تغيّر المناخ في ظل غياب المؤسسات المتفرّغة لهذا

20. Overview of institutional arrangements for implementing the 2030 Agenda at national level. Policy Brief (DESA, 2016)

21. Expert Report for the Arab Sustainable Development Report: The Institutional Framework of Sustainable Development (ESCWA, 2015) 2015-in the Arab Region: Integrated Planning for the Post

22. Overview of institutional arrangements for implementing the 2030 Agenda at national level. Policy Brief (DESA, 2016)

الشأن، وكيفية تطبيق تلك الترتيبات. ويُبرز المرفق الثالث بعض الأمثلة عن بلدان وضعت آليات مؤسسية لمواجهة مشكلة التغير المناخي.

لا شك أن الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة يستدعي اتخاذ ترتيبات مؤسسية، داخل الحكومات الوطنية والمحلية وعبرها، بمشاركة عدة وزارات وإدارات ومؤسسات حكومية. وبدوره، يتطلب هذا التعاون الشامل لعدة قطاعات الاستعانة بأدوات تخطيط مبتكرة تستخدم الأطر والحوافز اللازمة لتنسيق الأنشطة المشتركة بين القطاعات.

الآليات المؤسسية الرامية إلى تنسيق الجهود لمواجهة تغير المناخ

نص اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي دخل حيز التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، على خطة عمل شاملة لمساعدة العالم في أن يسلك المسار الذي يقوده إلى تلافي التغيرات المناخية الخطرة، من خلال الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري والإبقاء على الزيادة في درجات الحرارة ما دون درجتين مئويتين. جاء إقرار البلدان على خطة 2030 للتنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ في إطار آليات عالمية قائمة بذاتها، إلا أنه يتعين عليها أن تتصدى لتغير المناخ بتهج شمولي، مدركة الروابط القائمة بين أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ. في الواقع، لوحظ أن الإجراءات المتخذة بهذا الشأن والمعلن عنها في المساهمات المقررة المحددة وطنياً، التي تفضل خطط الدول لخفض الانبعاثات وزيادة قدرتها على مواجهة المضاعفات المناخية، أتت متناغمة مع ما لا يقل عن 154 غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 169، ما يدل على آثارها الشاملة لعدة قطاعات²³. عملياً، يعني ذلك إخراج موضوع تغير المناخ من دائرة البيئة ووزارات البيئة، التي تعتبر عادةً من القطاعات الأقل تمويلاً ونفوذاً سياسياً، لربطه بقطاعات رئيسية أخرى كالصحة والتخطيط والمالية، فيصبح بالتالي جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار بكل تشعباتها.

بعد النجاح في إقرار اتفاق باريس بشأن المناخ، بادرت البلدان إلى وضع الخطط اللازمة لتنفيذ مساهماتها المقررة والمحددة وطنياً التي كانت قد تقدمت بها في الفترة السابقة لمرحلة المفاوضات. ففي العام 2016، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة استطلاعية لتقييم مدى الحاجة إلى تعزيز القدرات بين الدول النامية، في معرض التحضير لتنفيذ اتفاق باريس، والمساهمات المحددة وطنياً التي قررت تقديمها بوجه خاص²⁴. فتناول الاستطلاع التقدم الذي أحرزته البلدان على صعيد الخطط الموضوعة لتنفيذ المساهمات فضلاً عن حاجتها إلى تنمية قدراتها أو المساعدة التقنية لتنفيذ الخطط. في معرض الإجابات التي تلقاها الاستطلاع من ممثلي 58 بلداً نامياً، أشار 61 في المائة من المجيبين إلى حاجة بلدانهم للدعم من أجل إنشاء الهيكليات المؤسسية وآليات التنسيق المطلوبة لوضع تلك المساهمات موضع تنفيذ.

أما التحديات الرئيسية التي أُلحح إليها المجيبون فشملت إرساء هيكلية مؤسسية ثابتة لإدارة عملية تنفيذ المساهمات. في حالات كثيرة، ستنطلق البلدان من الترتيبات المؤسسية التي تعتمد عليها أصلاً لمواجهة التغيرات المناخية. لكنها ليست كافية بل عليها أن تبذل جهوداً إضافية بهذا الاتجاه. قد تشمل تلك الجهود تعزيز قدرات المؤسسات الرائدة في هذا المجال لوضع السياسات والبرامج المتعلقة بتلك المساهمات، والسهر على تنفيذها، فضلاً عن التنسيق مع الوزارات المختصة القطاعية والعمل الدؤوب مع الأطراف المعنية بتنفيذ المساهمات.

وكانت النتائج المستخلصة من دراسة استطلاعية أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2011 في 45 بلداً – للتحقق من وجود ترتيبات مؤسسية لدعم تنفيذ التدابير المتعلقة بالتغير المناخي وكيفية اندماجها ضمن الهيكلية الحكومية بشكل عام ودرجة فعاليتها – قد أثبتت جدواها إذ أفضت إلى تحسين التنسيق على صعيد الإجراءات المتخذة لمواجهة التغير المناخي وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً.

Examining the Alignment between the Intended Nationally Determined Contributions and Sustainable Development Goals (World Resources Institute, 2016) 23

Developing Country Support Needs for the Implementation of Nationally Determined Contributions (NDCs). Results from a Survey conducted by the United Nations Development Programme (UNDP, 2016) 24

وكشف استطلاع 2011 أنَّ قلة قليلة من البلدان كانت قد أنشأت مؤسسات وطنية متفرّغة بالكامل لمواجهة التغيّرات المناخية. فقد شكّلت المكسيك مثلاً اللجنة المشتركة بين الوزارات من أجل التصدي للتغيّرات المناخي، والمكوّنة من عدة مجموعات عمل لتنسيق الجهود عند وضع الاستراتيجيات الوطنية الاتحادية بشأن الحدّ من آثار التغيّرات المناخي والتكيّف معها. من جهتها، أنشأت الهند الهيئة المعنية بالتغيّرات المناخي التابعة لرئيس الوزراء، ضمّت ممثلين بارزين عن الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. في الصين، استحدثت الحكومة الفريق القيادي الوطني المعنيّ بتغيّرات المناخ الذي ضمّ ممثلين عن الوزارات والقطاعات الحكومية المنخرطة في مواجهة التغيّرات المناخية. وأخيراً، شكّلت البرازيل اللجنة المشتركة بين الوزارات لمواجهة مشكلة التغيّرات المناخي العالمية بهدف تنسيق الإجراءات التي تتخذها الحكومة بهذا الشأن.

ذكر عددٌ كبير من البلدان أنه، في ظل غياب المؤسسات الوطنية المتفرّغة تماماً لمواجهة التغيّرات المناخي، تُكلّف وزارات البيئة بتنسيق الأنشطة المتعلقة بهذا الشأن والمساعدة في تنفيذها. كذلك عمّد بعض البلدان إلى إنشاء وحدة للاهتمام بشؤون التغيّرات المناخي، تعمل تحت إدارة وزارات البيئة لديها وتُعنَى بتنسيق الأنشطة المرتبطة بهذا الشأن وتنفيذها في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال، تتولّى وحدة التغيّرات المناخي التي نشأت في السلفادور تحت جناح وزارة البيئة مسؤولية المفاوضات الجارية بهذا الخصوص، ومهمة إعداد خطة وطنية لمواجهة هذه المشكلة، وتنفيذ المشاريع المتعلقة بالحدّ من آثارها والتكيّف معها، وحشد الموارد لهذه الغاية. في سريلانكا، تتولّى أمانة التغيّرات المناخي العاملة تحت إشراف وزارة البيئة مسؤولية التنسيق العام لمجمل الأنشطة المرتبطة بهذا المجال، عدا عن قيامها بدور جهة التنسيق المتفرّغة لجهود التغيّرات المناخي.

فعالية الترتيبات المؤسسية

رغم التقدّم الذي أحرزته الخطة المناخية في بعض البلدان بدعم من آليات مؤسسية وتنسيقية متينة، لاحظت بلدان كثيرة وجود ثغرات على مستوى الاحتياجات الإدارية والمؤسسية، وقُدّمت اقتراحاتها لتحسين الوضع، على النحو المبين أدناه:

إطار مؤسسي متخصص ومركّز: إذ يفتقر بعض البلدان إلى الترتيبات المؤسسية الوطنية المتخصصة في التغيّرات المناخي، مما يعيق تنسيق الأنشطة المعنية بهذا الشأن وتنفيذها. فقد تحدّثت قلة من البلدان مثلاً عن حاجتها إلى وحدة تنسيق متفرّغة لمشكلة التغيّرات المناخي حتى يتسنى لها المضي قدماً بتنفيذ الأنشطة الرامية إلى التصدي لها على المستوى الوطني، وذلك نظراً إلى أهمية السياسات وجهود التنسيق التقني والمؤسسي الشاملة لمختلف القطاعات التي تساهم في معالجة التغيّرات المناخية وتتأثر بها. وبدورها، دعت بلدان أخرى إلى تشكيل لجنة وطنية تقنية معنية بالتغيّرات المناخي لتعظيم هذا الموضوع داخل الوكالات العاملة مع الأطراف المعنية، لتشجيع مشاركتها في الأنشطة ذات العلاقة بقضايا تغيّرات المناخ. رغم الترتيبات المؤسسية الوطنية المتخذة في بعض البلدان لتنسيق الأنشطة المتعلقة بالتغيّرات المناخي وتنفيذها، فقد ثبت عدم فعاليتها في كثير من الأحيان نظراً إلى اعتبارها مشكلة بيئية صرفة، لا مشكلة تتقاطع مع سائر القطاعات. لذا، فإن إنشاء هيكلية مؤسسية دائمة خارج نطاق الوزارات قد يساعد في معالجة المشكلة ويعطي قوة دفع لمواجهة التحديات بفعالية عند تنسيق الأنشطة المتعلقة بالتغيّرات المناخي. ففي جمهورية الدومينيكان والهند والصين مثلاً، وُضعت الهيكلية المؤسسية الوطنية المسؤولة عن التحصّن ضد التغيّرات المناخي مباشرة تحت سلطة هيئة مركزية نافذة كمكتب رئيس الوزراء، ما ساهم بالطبع في طرح قضايا التغيّرات المناخي على أعلى المستويات السياسية وحضّ القطاعات الأخرى على التعاون في شتّى التدخلات.

الصلاحيات المؤسسية: في بعض البلدان، تمّ وضع الترتيبات المؤسسية والأطر التشريعية لمعالجة قضايا التغيّرات المناخي تبعاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّرات المناخ (UNFCCC) وما سبقها من اتفاق أي بروتوكول كيوتو. لكنّ الصلاحيات الممنوحة بموجب تلك الاتفاقية بقيت محصورة أحياناً في نطاق ضيق، دون أن تطلّ أبرز المجالات الضرورية لمعالجة مشاكل التغيّرات المناخي. في الواقع، نجح بعض البلدان في وضع الأطر التشريعية والترتيبات المؤسسية المطلوبة بموجب الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها. إلا أنّ

تلك الترتيبات لم تنفع في مضمار التطبيق إلّا لإطلاق أسواق الكربون، دون أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تعزيز القدرات في مجال الحد من آثار التغيّر المناخي/التكيف معها، ونقل التكنولوجيا، والبحث العملي والوعي العام؛ ناهيك عن أنّ الصلاحيات المؤسسية المتداخلة تقوّض أحياناً الجهود المبذولة لاحتواء مشاكل التغيّر المناخي.

آليات التنسيق: كشفت البلدان عن التحديات الجمة التي تعترض المؤسسات الوطنية الرئيسية عند تنسيق سُبل الاستجابة للمبادرات المتعلقة بالتغيّر المناخي، تخطيطاً وإعداداً ورصداً. ففي بعض البلدان، تفتقر المؤسسات الوطنية المسؤولة عن تنفيذ التدخلات المقررة لمواجهة التغيّر المناخي إلى السلطة أو الصلاحيات القانونية التي تخوّلها التنسيق بين المؤسسات من أجل تعزيز مفهوم التغيّر المناخي وتعميمه في القطاعات الأخرى. يُلاحظ أيضاً أنّ نقص الأطر اللازمة لتنسيق الأنشطة ذات الصلة وغياب التواصل الفعال هما أيضاً من أبرز التحديات المذكورة. لذا، قد يساعد إنشاء وحدة تنسيق متفرّغة لهذا الشأن في تحسين سُبل التنسيق بين مختلف الوزارات والوكالات المعنية بالتدخلات ذات الصلة. ولعلّ تعيين منسقين لهذه الغاية ضمن الوزارات والوكالات المنخرطة في مواجهة التغيّر المناخي يعتبر وسيلة فعّالة لإزالة التحديات الماثلة أمام مهام التنسيق. ففي تايلند مثلاً، قامت الحكومة بتعيين منسقين لشؤون التغيّر المناخي في كافة الوزارات الـ 19 والوكالات الـ 11 المتصلة بها، بغية سدّ النقص الملحوظ على صعيد التنسيق بين الوكالات في هذا المجال.

السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتغيّر المناخ: أشار بعض البلدان إلى ضرورة وضع سياسات و/أو استراتيجيات وطنية شاملة بشأن التغيّر المناخي من أجل تحسين مستوى التنسيق والتنفيذ في الأنشطة المعدّة لهذه الغاية. فقد تبين مثلاً أنه، في ظل غياب السياسات الوطنية لأغراض التغيّر المناخي في بعض البلدان، بدت الترتيبات المؤسسية لتنسيق الأنشطة ذات الصلة وتنفيذها غير واضحة، ما حال دون اتخاذ إجراءات فعّالة. في بلدان أخرى، تبرز الحاجة إلى طرح سياسات أو استراتيجيات شاملة لمواجهة التغيّر المناخي نظراً إلى انعدام الترابط بين السياسات أو الصلاحيات أو الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة. إذاً، من الأهمية بمكان انتهاج استراتيجية وطنية للتغيّر المناخي، إذ تساعد في تعزيز صلاحيات المؤسسة الوطنية المسؤولة عن معالجة هذه المشكلة، وتناولها كقضية تطل سائر القطاعات.

العقبات الناشئة عن نقص القدرات والموارد: يُعاب على الترتيبات المؤسسية والتشغيلية المتخذة بشأن التغيّر المناخي في بلدان كثيرة نقص قدرتها على تنسيق مبادرات التكيف وتخفيف الآثار، ودعم تلك المبادرات. وقد أشار بعض البلدان بوضوح إلى ضرورة تعزيز السياسات والأطر القانونية والمؤسسية التي تتناول التدخلات المتعلقة بهذا الشأن. كذلك تحدّث البعض الآخر عن نقص برامج التدريب وبناء القدرات الموجهة لموظفي الإدارة العامة بشأن المفاهيم والاتفاقيات ذات الصلة. فضلاً عن ذلك، شدّت بلدان على حاجتها إلى موظفين مدربين ذوي خبرة تقنية عالية في مجال التغيّر المناخي، لتزويد السلطات المختصة بالإرشادات الاستراتيجية اللازمة لاتخاذ القرارات الصائبة. كذلك ألححت إلى تفاقم تلك العقبات بسبب ارتفاع معدل تغيّر الموظفين، ما يسيء إلى الذاكرة المؤسسية على الصعيدين الوطني والمحلي. في ما يتعلق بموضوع الحصول على معلومات عن المناخ وتحليلها، سلّطت بلدان كثيرة الضوء على ضرورة تحسين البنية التحتية التكنولوجية، مع بروز حاجة في هذا المجال إلى استقدام الأدوات والتقنيات الملائمة والاستعانة بالعقّال الميدانيين والفنيين ذوي المهارات العالية لجمع المعلومات اللازمة. كذلك ذكرت أنّ شبكات المعلومات التي أنشئت لتبادل المعلومات عن التغيّر المناخي تعاني من نقص هائل، داعيةً إلى تعزيز قاعدة المعارف هذه. بالإضافة إلى ما تقدّم، شدّت غالبية البلدان على قلة الموارد المالية اللازمة لتنسيق الأنشطة المتعلقة بالتغيّر المناخي ودعم تنفيذها باعتبارها من أبرز التحديات، وأهمية مواصلة الجهود لتنمية القدرات. ولعلّ المنافسة حول مصادر التمويل المحتمل توفرها لمواجهة التغيّرات المناخية أفقد أحياناً التعاون بين الوكالات شيئاً من صدقيته.

تفعيل العمل المؤسسي والتنسيق لتحقيق المساواة بين الجنسين

تعكس خطة 2030 مجموعة متكاملة من الالتزامات الآيلة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، معترفةً أنّ تحقيق المساواة وتمكين المرأة سيسهمان «إسهاماً حاسماً في إحراز تقدّم نحو تحقيق جميع الأهداف والغايات»²⁵.

يمكن لآليات المساواة بين الجنسين أن تقوم بدور المحفّز على تعميم مفهوم النوع الاجتماعي من خلال مساءلة الهيئات الحكومية الأخرى عن مدى التزاماتها تجاه تحقيق المساواة بين الجنسين²⁶. لكنّ تلك الآليات بحاجة إلى السلطة أو المكانة داخل الإدارة أو المقدار اللازم من الموارد كي تتمكّن من الاضطلاع بمهامها الأساسية. لذا، يتعيّن على البلدان تعزيز تلك الآليات وإعطاء الأولوية لتحقيق المساواة بين الجنسين عند إنشاء مؤسسات وطرح مقاربات للحكومة بأسرها تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصدها. فسعيّاً إلى تفعيل العمل المؤسسي لتحقيق المساواة بين الجنسين، عمّد بعض البلدان إلى تعزيز صلاحيات الآليات الوطنية لترسيخ مبدأ المساواة (أستراليا والفلبين)، واعتمد آليات للمساواة بين الجنسين على المستوى المحلي (البوسنة والهرسك وجورجيا ونيبال)²⁷. كذلك حظي تعميم مفهوم النوع الاجتماعي بالأولوية في مضمار تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال فرض المساواة بين الجنسين كأولوية شاملة لسائر القطاعات في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة (المكسيك والبرازيل وقطر)، واعتبار تعميم مفهوم النوع الاجتماعي استراتيجية محورية لسياسات التنمية (كينيا)²⁸.

يُمكن الهيكليات الجامعة والتشاركية أن تساعد في وضع السياسات والأولويات المحورية لضمان إدراج المساواة بين الجنسين كأولوية، والتأثير على تلك السياسات. لذا، يجدر بالحكومات أن تستثمر في المنظمات النسائية على كافة المستويات وتدعم مشاركة المرأة بشكل فعّال في الإجراءات الوطنية لوضع الخطط والموازنة²⁹. وقد عمّد بعض البلدان إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان مشاركة المرأة في الفرق العاملة وإشراكها في إعداد الخطط الوطنية للتنفيذ، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني (فنلندا وجامايكا)³⁰.

إلى جانب هيكليات مؤسسية قوية، سيتطلّب الإيفاء بأهداف التنمية المستدامة من حيث المساواة بين الجنسين حشد كمّ هائل من الموارد. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ قلة الموارد المخصصة للإنفاق على السياسات ذات الصلة وتلك المرصودة لقطاعات كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والمياه والصرف الصحي، لا تزال تعيق إلى حدّ كبير تحقيق المساواة بين الجنسين³¹.

لرصد توزيع الموارد المخصصة لتحقيق المساواة بين الجنسين، استخدم العديد من البلدان موازنات مراعية للنوع الاجتماعي لتتبع طريقة توزيع الموارد العامة. في بعض البلدان (ألبانيا والنمسا)، ينصّ القانون على الالتزام بهذا النوع من الموازنات³². ومن البلدان من أضفى الطابع المؤسسي على الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي بانتهاج جملة مقاربات، شملت إنشاء هيكليات مشتركة بين الوكالات (أذربيجان وبوركينا فاسو ونيبال وتوغو) وأتباع إجراءات تشاركية (السنغال) وتدريبات (كولومبيا).

25 تقرير الأمين العام بشأن استعراض تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة (E/CN.6/2017/4).

26 المرجع عينه.

27 المرجع عينه.

28 HLPF Thematic review of SDG 5: Achieve gender equality and empower all women and girls 2017

29 Investing in gender equality to achieve sustainable development (OECD, 2015)

30 تقرير الأمين العام بشأن استعراض تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة (E/CN.6/2017/4).

31 المرجع عينه.

32 المرجع عينه.



0.3

الآليات المؤسسية
والتنسيقية لرصد التقدم
المحرز باتجاه أهداف
التنمية المستدامة على
الصعيد الوطني



0.3 الآليات المؤسسية والتنسيقية لرصد التقدم المحرز باتجاه أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني

من الضروري توثيق التعاون والتنسيق لرصد التقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة بشكل فعال. ويتجلى ذلك في معظم البلدان بتعزيز التنسيق بين دوائر الإحصاء الوطنية والجهات الأخرى المنتجة للبيانات ضمن النظم الإحصائية الوطنية (كالوزارات المختصة) ووزارة التخطيط أو الوكالة المتخصصة المكلفة بقيادة الاستراتيجية الوطنية للتنمية.

استناداً إلى تجارب البلدان، يتمحور هذا الفصل حول التحديات الماثلة أمام رصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عن مسار تقدمها، كما الدروس المستخلصة من مرحلة الأهداف الإنمائية للألفية لتنوير عملية الرصد. ويستعرض المرفق الرابع أمثلة مستوحاة من إستونيا وتركيا وأوغندا عن آليات الرصد لدعم تنفيذ تلك الأهداف.

1.3 الرصد والإبلاغ على المستوى الوطني

يتكوّن نظام الرصد الوطني من مجموعة الهيئات والوحدات الإحصائية التي تتشارك في بلد معين مهمة جمع الإحصاءات الرسمية بالنيابة عن الحكومة الوطنية، ومعاينتها والتحقق من جودتها وصحتها قبل العمل على نشرها³³. ويضمّ مبدئياً دوائر الإحصاء الوطني بالإضافة إلى أيّ مؤسسات أو إدارات أخرى تُصدر إحصاءات رسمية. تعتبر نظم الرصد الوطنية الفعّالة والكفوءة التي توفر بيانات موثوقة بانتظام مؤشراً هاماً للسياسات السليمة وركناً أساسياً من أركان الحكم الرشيد. بوجه عام، تعتمد هيكلية نظام الرصد الوطني على الأعراف الإدارية والقانونية الوطنية. لكنّ التشريعات اللازمة للعمل الإحصائي التي تكفل استقلالية النظام الإحصائي وفعالية تطبيقه تبقى شرطاً أساسياً لنظام رصد كفؤ وإنتاج إحصاءات رسمية موثوقة في الوقت المناسب.

يجدر بالحكومات أن تضع في سلّم أولوياتها إرساء نظام وطني مُحكّم للرصد ومؤشرات قوية قبل العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويُعد إدراج الأهداف في السياق العام على المستوى القطري أمراً مهماً إذا كان المراد أن تكون غايات الأهداف متجذرة في صلب الواقع وانعكاساً لأولويات التنمية على المستوى الوطني³⁴.

تتولّى دائرة الإحصاء الوطنية، من جهتها، عادةً، مسؤولية إنتاج بعض البيانات، بما يضمن ضبط الجودة عند وضع المؤشرات وتنسيق عملية جمع البيانات وتحليلها بشكل عام، وذلك استجابةً منها لأهداف السياسات والخطط الإنمائية وأغراضها والاستراتيجيات القطاعية. وقد ترتئي الوزارات القطاعية (كالزراعة والبيئة والأرصاد الجوية والتعليم والمياه والصحة) أن تعتمد نظامها الشامل الخاص للرصد والمعلومات، فتجمع بيانات بإمكانها أن تغذي مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

التحديات الماثلة أمام الرصد والإبلاغ

إنّ دوائر الإحصاء الوطنية في عصر أهداف التنمية المستدامة مُطالبّة أن تنتج وتجمع وتجهّز البيانات من مصادر متعددة، وأن تتحقق من جودتها وتبلغ عنها، ومدعوة أيضاً إلى ابتداع الوسائل التي تمكّنها من جمع البيانات اللازمة للمؤشرات عند انعدام مصادر المعلومات في البلد، حسبما يتبيّن من الجدول 1.

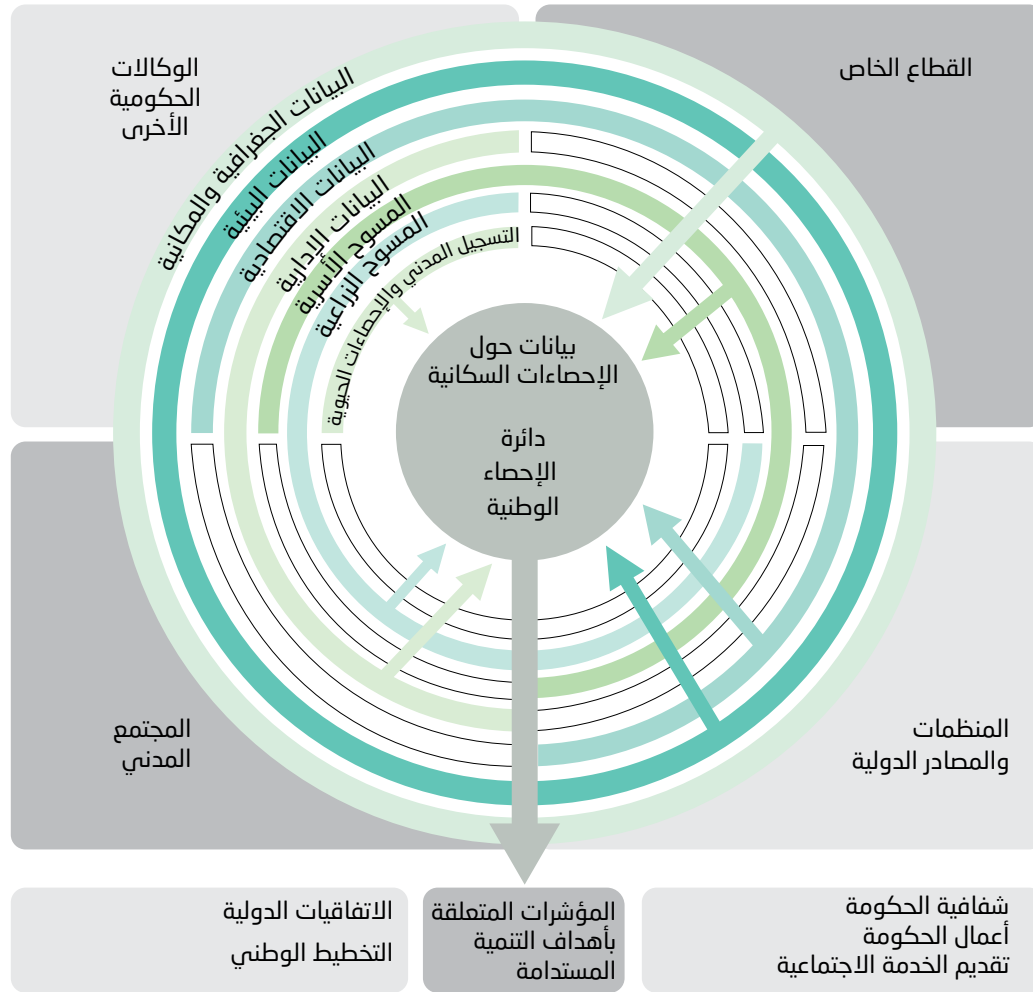
أفضت قلة التواصل والتنسيق بين النظم الإحصائية الوطنية في عدة بلدان، وكذلك بين تلك النظم والوكالات الدولية من جهة أخرى، إلى تعقيد سُبل توفير البيانات الموثوق فيها. فالوكالات الدولية التي تتلقّى بيانات لم توافق عليها دوائر الإحصاء الوطنية تُخفق في الحصول على مؤشرات مقبولة وطنياً، حتى ولو كانت هي المسؤولة عن جمع معلومات عن مؤشر معين على المستوى العالمي.

OECD. <https://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=1726> 33

Monitoring to Implement, Peaceful, Just and Inclusive Societies. Pilot Initiative on National-Level Monitoring of SDG16 34
(UNDP, 2017)

الشكل 1. تقييم الاحتياجات لرصد أهداف التنمية المستدامة وتنمية القدرات الإحصائية³⁵

تعاني بلدان كثيرة أيضاً من قلة التنسيق بين الهيئات الوطنية المنتجة للبيانات، ما قد يسفر عن تزويد وكالات



الإحصاء الدولية بلاغات تتضمن معلومات متباينة أو متضاربة. ونظراً لاختلاف التعاريف وظروف العمل، فمن البديهي أن تؤدي مصادر مختلفة إلى إنتاج بيانات متباينة، فضلاً عن أن استخدام مصادر مختلفة يدل على عدم انتظام تحديث البيانات والفترات المرجعية (السنة المالية أو التقويمية).

توصيات لتحسين التنسيق على صعيدي الرصد والإبلاغ

رغم الدور المتعاظم الذي تقوم به دوائر الإحصاء الوطنية على صعيدي الرصد والإبلاغ، لا بد من بذل جهود مضاعفة من أجل إشراكها في هذين المسارين في مرحلة مبكرة، كأن تساعد في اختيار المؤشرات الأنسب والأكثر وثوقاً للإبلاغ عن التقدم المحرز³⁶.

35 Data for Development: A Needs Assessment for SDG Monitoring and Statistical Capacity development. SDSN. 2016

36 Good Practices in Monitoring and Reporting on the Millennium Development Goals: National Lessons from Latin America. UN ECLAC. 2012

من الأهمية بمكان عند رصد أهداف التنمية المستدامة أن يجري التنسيق ضمن منظومة الإحصاء الوطنية، وبين تلك المنظومة والمنظمات الدولية، إذ تسهم هذه الخطوة في سدّ نقص البيانات وتقليص الفروقات المبيّنة فيها. ولتحسين التنسيق على المستوى الوطني، يُنصح بإنشاء أجهزة تنسيق تُعنى بمؤشرات الأهداف أو تعزيز الأجهزة الموجودة. وكانت دول البرازيل وكولومبيا والمكسيك مثلاً قد استحدثت هيئات واضحة مسؤولة عن الآليات المشتركة بين الوكالات المتعلقة بمؤشرات الأهداف، على أن تتولى دائرة الإحصاء الوطنية مهام أمانة السّر فيها³⁷. وتكون تلك الوحدة مسؤولة أيضاً عن رفع التقارير بشأن الأهداف، فضلاً عن اهتمامها بتنسيق كافة الإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأطفال والبيئة والمجالات الأخرى.

نظراً إلى اتّساع نطاق خطة التنمية المستدامة وأهدافها، من الأوفق ألاّ تُحصر مهمة الرصد والإبلاغ على المستوى الوطني بدائرة الإحصاء الوطنية بل أن يُدفع باتجاه توسيع مشاركة الأطراف المعنيّة المتعددة في هذه العملية³⁸. فيشارك فيها ممثلون عن الوزارات والوكالات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي تُصدر وتستخدم إحصاءات رسمية. لا يجوز أن تقتصر مشاركة هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص على عملية الرصد وحسب، بل المطلوب أن تسهم أيضاً في إيجاد الحلول المؤاتية لمواجهة التحديات التي كشفت عنها التقارير المقدّمة³⁹، مع الحرص بالطبع على أن تكون عملية الرصد مفتوحة وشفافة والبيانات متاحة للجميع.

يجدر بالحكومات الالتزام بتحسين النُظم الإحصائية الوطنية التابعة لها. ففي عصر الأهداف الإنمائية للألفية، عمدت بعض الحكومات إلى سنّ قوانين الإحصاء لضمان فعالية دوائر الإحصاء الوطنية من خلال تزويدها بدعم تنظيمي ومؤسسي، فيما أثرت بلدان أخرى تعزيز الأطر القانونية تماشياً مع الاستراتيجيات الوطنية لإعداد الإحصاءات. فأُتاحت تلك الأطر لدوائر الإحصاء الوطنية العمل باستقلالية وفعالية تحت إدارة مجلس سياسات يتمتع بقدر عالٍ من الكفاءة والمهنية، وساعدتها في تنسيق الأنشطة الإحصائية في البلد ومواءمتها فضلاً عن ضمان إنتاج بيانات مفيدة وآنية وصالحة للاستعمال لوضعها في متناول سائر الجهات المعنيّة، بما فيها وكالات الأمم المتحدة.

أما المبادرة الرائدة التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمساندة ستة بلدان (السلفادور وجورجيا وإندونيسيا وجنوب أفريقيا وتونس وأوروغواي) في ترجمة المؤشرات العالمية للأهداف إلى نظام رصد خاضع لإدارة البلد، فقد خرجت بتوصيات رئيسية يصلح تطبيقها خارج نطاق الهدف الـ 16. وكانت المبادرة ترمي إلى تحديد الترتيبات المؤسسية الأنسب لشريحة واسعة من الأطراف المعنية، إذ تمكّنها من التعاون بفعالية في ما بينها حول رصد الهدف الـ 16. ويتضمّن المرفق الرابع أمثلة فُتيرية بهذا الشأن⁴⁰. ساعدت المبادرة أيضاً في تحديد منهجيات العمل الممكن اتّباعها لتكوين فكرة عامة عن التحديات الخاصة التي يواجهها بلد معيّن عند رصد كافة الأهداف ومسار تقدّمها. فتبيّن للبلدان أنّ المنهجية الوطنية لرصد الأهداف، المعتمدة بموجب هذه المبادرة الرائدة، كانت خير وسيلة لتمهيد الطريق أمام التنفيذ وحتى للشروع في بعض الأحيان في رصد التزاماتها تجاه الهدف الـ 16 والإبلاغ عن تقدّمها في هذا المسار. وكانت المبادرة قد دفعت السلفادور وأوروغواي فعلياً إلى تقديم تقريريهما بشأن الهدف الـ 16 في معرض استعراضيهما الوطنيين الطوعيين ضمن إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2017⁴¹. ونلّخص في ما يلي جملة التوصيات الرئيسية التي خرجت بها هذه المبادرة الرائدة:

- أهمية الرصد الدوري: إنّ عملية الرصد اليتيمة لا تكفي لتحريك عجلة السياسات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بل الأجدى بالبلدان أن تنتهج نظاماً يضمن تقديم تقارير دورية بشأن التقدّم المُحرَز إذا

37 Instituto Nacional de Estadística y Geografía (INEGI). 2017

38 level Reporting. SDSN. GSDR 2015 Brief-Measuring Progress on the SDGs: Multi

39 Monitoring to Implement, Peaceful, Just and Inclusive Societies. Pilot Initiative on National-Level Monitoring of SDG16, United Nations Development Programme. 2017.

40 المرجع عينه.

41 المرجع عينه.

- كانت تتطلع فعلاً إلى إعداد استراتيجيات وطنية فعّالة لرصد تلك الأهداف وتتبع تنفيذها مع مرّ الوقت.
- ضرورة إجراء مشاورات شاملة وتشاركية على الرغم من صعوبتها. وبما أنّ محتوى السياسات لا يقلّ أهمية عن طريقة صياغتها، فيجدر بالأطراف المعنية التابعة وغير التابعة للدولة أن «تشارك في وضع السياسات» والبرامج المتصلة بها.
- ضرورة توليد حسّ بالملكية لدى الدوائر السياسية الرفيعة المستوى لضمان التعاون بين المؤسسات الحكومية المنتجة للبيانات، خاصةً وأنّ تمثيل الوكالات التنفيذية الرفيعة المستوى، كمكتب رئيس الجمهورية، في هذه العملية قد أثبت جدواه في تبديد ممانعة المؤسسات لتبادل البيانات.
- البيانات والمؤشرات تفتح باب النقاش. تعتبر المنصات والبوابات وسجلات النتائج الإلكترونية أدوات مفيدة لإطلاق و/أو تعزيز النقاش الوطني حول أهداف التنمية المستدامة ومدلولاتها ضمن سياق وطني معيّن.
- وضع السياسات وتطبيقها هما الغاية المنشودة. عند وضع أطر المؤشرات وما يتصل بها من استراتيجيات لجمع البيانات، وعند إعداد سجلات النتائج الوطنية، من الأوفق ألا تغفل الأطراف المعنية عن الغاية المنشودة، وهي أن تدفع البيانات المحصّلة عن أهداف التنمية المستدامة صنّاع السياسات إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة وإحداث تحسينات ملموسة في حياة الأشخاص.

2.3. الرصد على المستوى دون الوطني

من الأهمية بمكان ألا يقتصر رصد التّقدم المُحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني وحسب بل أن يشمل المستوى دون الوطني أيضاً، وأن يُصنّف بحسب النوع الاجتماعي والعمر والانتماء الإثني والموقع الجغرافي، خاصةً وأنّ وحدات الحكم المحلي تضطلع بدور محوري كمزوّد أساسي للخدمات الاجتماعية المحلية على المستوى المحلي. وتملك غالبية تلك الوحدات نُظُمها الشاملة الخاصة للرصد.

في الفلبين مثلاً، وضعت وزارة الداخلية والحكم المحلي نظام رصد الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يرصد مختلف المشاريع الإنمائية التي جرى تنفيذها والتقدم المُحرز في تطبيقها محلياً⁴². ويتتبع النظام بالدرجة الأولى درجة استجابة وحدات الحكم المحلي لأهداف الألفية، بما في ذلك إدراج برامج ومشاريع الاستجابة ضمن الخطط والموازنات المحلية؛ وإصدار سياسات محلية داعمة لأهداف الألفية؛ وإضفاء طابع مؤسسي على الأدوات المحلية لقياسها ورصدها؛ فضلاً عن توثيق الممارسات السليمة وتكرارها.

يجوز تحديث تلك النُظُم المحلية لتشمل أيّ مؤشرات جديدة أو معدّلة، مصنّفة بحسب النوع الاجتماعي والعمر والانتماء الإثني والموقع الجغرافي، ومحددة ضمن إطار تكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي.

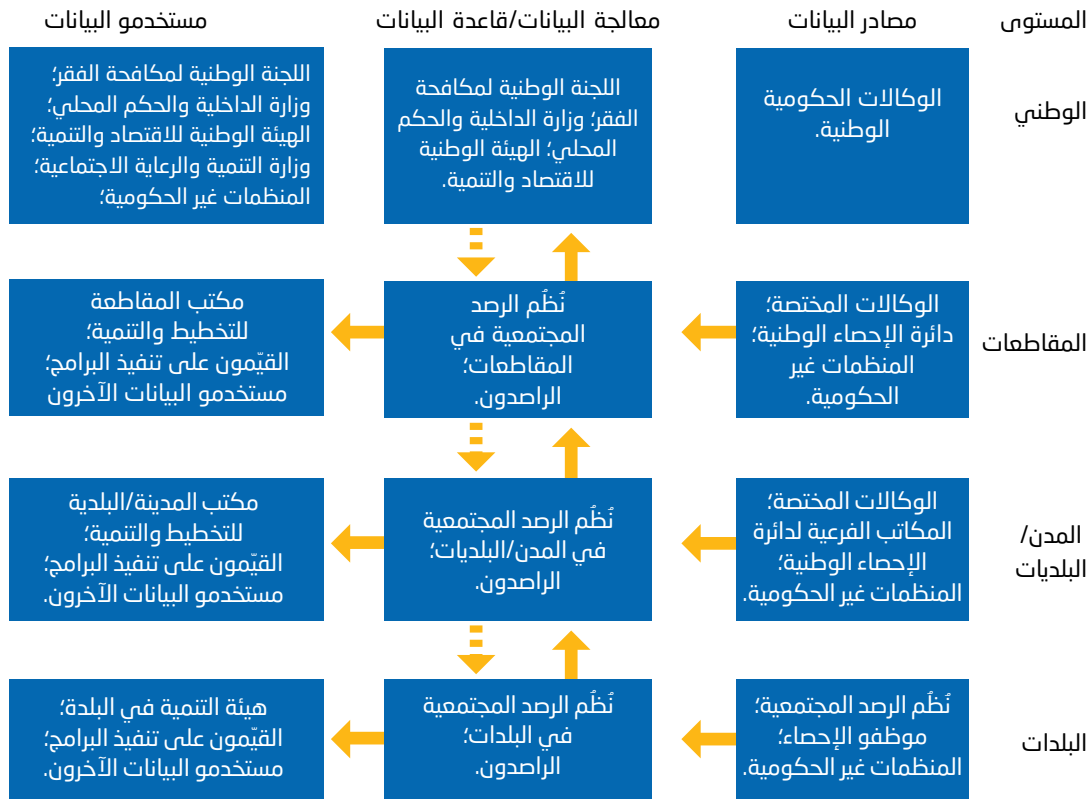
تعتمد بلدان كثيرة نُظُم الرصد المجتمعية لدعم تطبيق اللامركزية، وتحسين الحكم المحلي، وتوجيه البرامج والمستفيدين على نحو أفضل، وتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في العملية. وقد استُخدمت النُظُم المجتمعية لمراقبة كيفية تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى البلديات والمحافظات. تتميز تلك النُظُم بثلاثة عوامل رئيسية، فهي: (أ) تركز على وحدات الحكم المحلي أثناء تعزيز المشاركة في المجتمع المحلي؛ (ب) وتستعين بالموظفين العاملين لدى تلك الوحدات والمتطوعين محلياً كمراقبين؛ (ج) وتعتمد على مجموعة أساسية من المؤشرات. تتسم تلك النُظُم أيضاً بمرونتها وقدرتها على استيعاب مؤشرات أهداف التنمية المستدامة غير المشمولة فضلاً عن المؤشرات الخاصة بمجتمع معيّن لتعكس اهتماماته الإضافية.

كما طبّقت الفلبين نُظُم الرصد المجتمعية في 59 مقاطعة و51 مدينة و679 بلدية و17,521 بلدة بحلول شباط/فبراير 2010⁴³. مما مكّن صنّاع السياسات والجهات المنفّذة من تتبع الآثار المترتبة على إصلاحات الاقتصاد الكلي والصدمات الناشئة عن السياسات. وبما أنّ أكثرية مؤشرات تلك النُظُم تتطابق مع مؤشرات

Philippines: 2010 Progress Report on the Millennium Development Goals. Government of Philippines and UNDP 42

43 المرجع عينه.

الشكل 2. تدفق المعلومات ضمن نُظُم الرصد المجتمعية



المصدر: Community-Based Monitoring System: A tool to fight poverty. 2006. http://www.pep-net.org/sites/pep-net.org/files/typo3doc/pdf/CBMS-GRB/METHODOLOGY_WORKSHOPS/Tool_fight.pdf

الأهداف الإنمائية للألفية، تمّ اللجوء إليها من أجل رصد أهداف الألفية على المستوى المحلي. وكانت مقاطعة كامارينز نورتيه الفلبينية قد أدرجت المؤشرات المجتمعية المتعلقة بالكوارث الطبيعية ضمن نظام مؤشراتها. يُبرز الجدول 2 مسار تدفق المعلومات بين مختلف المستويات الحكومية ضمن نُظُم الرصد المجتمعية، مشدداً على أهمية التنسيق لتفعيل عملية الرصد.

أنشأت البرازيل المرصد الحضري لأهداف التنمية المستدامة في المدن الكبرى، وهو عبارة عن شبكة تضم مؤسسات ومنظمات من المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية، وتهدف بشكل عام إلى تحديد ونشر ورصد المؤشرات المتعلقة بالهدف 11 في أكبر مدن البلاد⁴⁴. ويساعد هذا المرصد المدن المحيطة بالتجمعات الحضرية في تحسين قدرتها على التخطيط من خلال استخدام البيانات المحلية الموجهة نحو الأهداف المذكورة. لا يقتصر اهتمام المرصد على إنشاء نظام بيانات دعماً لرصد تلك الأهداف في البرازيل، بل يركز أيضاً على تحويل البيانات إلى تدابير باستحداث شبكة بيانات تدعم اعتماد الآليات التشاركية لصنع القرارات، طمعاً بالتوصل إلى نتائج أفضل في تحقيق الأهداف، وذلك بما يتماشى مع الخطط المتكاملة للتنمية الحضرية. تساعد الشبكة أيضاً المجتمع المدني في عملية رصد الهدف 11، بفضل تمكين ممثليها وتأهيلهم للمشاركة في المنتديات الرسمية التي تدور فيها نقاشات حول تنفيذ خطة 2030.

0.4 إشراك الأطراف المعنيّة الرئيسية



0.4 باتجاه أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني

لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بنجاح، ينبغي إشراك عدد كبير من الأطراف المعنية، بما فيها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، على أن تسترشد جهود التنفيذ بفهم وتحليل دقيق لأدوار مختلف الأطراف المعنية بعملية التنمية في البلد.

سيُطلب تحقيق الأهداف توثيق التعاون بين عدة جهات حكومية فاعلة، بما فيها مكتب رئيس الدولة والبرلمان وهيئات التخطيط والشؤون المالية والوزارات القطاعية والهيئات دون الوطنية والنظام القضائي ودوائر الإحصاء الوطنية. وفي مرحلة مبكرة، لا بدّ أيضاً من تحديد الوكالة الحكومية التي ستقود جهود التنسيق.

وإذ تضطلع الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما فيها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بدور بارز للنهوض بخطة التنمية المستدامة، فلا بدّ من الحرص على إشراك تلك الجهات طوال فترة تنفيذها.

نستعرض أدناه التحديات البارزة والفرص المتاحة عند التعامل مع الجهات الفاعلة الحكومية نستعرض أدناه التحديات البارزة والفرص المتاحة عند التعامل مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية:

الجهات الفاعلة	التحديات	الفرص
مكتب الرئاسة	• عليه التصدي لأولويات كثيرة؛ • قد يواجه مشكلة تضارب المصالح.	• تحويل هذه الجهة إلى جهة رائدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ • حصّه على الاضطلاع بدور قيادي من حيث تنسيق الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف.
البرلمان	• غالباً ما لا يشارك في سائر مراحل التخطيط الإنمائي؛ • قد يكون له إمام محدود بخطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة؛ • قد يواجه مشكلة تضارب المصالح.	• تفعيل دوره التشريعي؛ • تعزيز دوره كمناصر، لأغراض الموازنة بوجه خاص.
النظام القضائي	• قد يكون له إمام محدود بخطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة؛ • قد تنقصه القدرة على إنفاذ القانون؛ • قد يواجه مشكلة تضارب المصالح.	• مؤازرة القوانين المتعلقة بالحكم الرشيد (كتلك المتعلقة بالفساد والتهرب الضريبي والتجارة غير المشروعة) وكذلك القوانين الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
هيئات التخطيط والشؤون المالية	• قد تعاني من قلة الروابط مع الوزارات القطاعية والهيئات دون الوطنية؛ • قد لا تعتبر الإحاطة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة كأولوية للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر.	• تحويل تلك الهيئات إلى جهات رائدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ • دفعها إلى القيام بدور محوري في تنسيق الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف؛ • مؤازرة التدابير المتعلقة بتحصيل الإيرادات (كمحاربة الفساد والتهرب الضريبي).
الوزارات القطاعية والهيئات دون الوطنية	• قد تعاني من ضعف قدراتها؛ • قد تتعثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بسبب نقص تمويلها؛ • يعاني بعض الوزارات القطاعية من قلة ارتباطه بخطة التنمية.	• دعمها للاضطلاع بدورها في وضع خطط التنمية؛ • تشجيعها على إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الخطط/الموازنات.

الجهات الفاعلة	التحديات	الفرص
دائرة الإحصاء الوطنية	- غالباً ما تعاني من ضعف في جمع المعلومات وإدارتها؛ - لا تحصل على المعلومات بشكل عام بموجب استطلاعات دورية؛ - قد تعاني من ضعف قدرتها على إنتاج معلومات متعلقة بالسياسات.	- زيادة الاستثمار في تحصيل البيانات والنظم الإحصائية الوطنية؛ - بناء القدرات الإحصائية لرصد أهداف التنمية المستدامة، بما فيها القدرة على جمع البيانات وإدارتها وتحليلها بشكل منتظم.
منظمات المجتمع المدني	- قد تعاني من ضعف قدراتها، لا سيما لجهة مشاركتها في إعداد الخطط الوطنية للتنمية؛ - غالباً ما لا تشارك في كافة مراحل التخطيط الإنمائي.	- إشراكها كجهات رائدة في مجال أهداف التنمية المستدامة؛ - إشراكها في كافة مراحل الإعداد لخطط التنمية؛ - تشجيعها على الاضطلاع بدورها الرقابي (على مستوى تعزيز الشفافية والمساءلة مثلاً)؛ - تعزيز دورها في مجال جمع المعلومات وتبادلها ونشر التوعية (بدءاً بصنّاع السياسات وصولاً إلى المجتمعات المحلية).
هيئات التجارة والصناعة	- قد ترى في التنمية المستدامة (لا سيما من حيث إدارة البيئة وتشريعاتها) عائقاً في وجه أنشطتها؛ - غالباً ما لا تشارك في التخطيط الإنمائي.	- التخفيف من آثار أنشطتها التي تنعكس سلباً على التنمية المستدامة؛ - إشراكها في عملية الإعداد لخطط التنمية، كي تطرح حلولاً فعالة ومبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر؛ - الاستفادة منها كمصدر لتمويل أهداف التنمية المستدامة.
الأوساط الأكاديمية ومعاهد البحوث	- قد تكون بعيدة كلياً عن عملية التخطيط الإنمائي؛ - قد تعاني من ضعف قدرتها على إنتاج المعلومات المفيدة للسياسات.	- الاستفادة من أفكارها المبتكرة، بما فيها المقاربات العلمية المستحدثة، لطرح الحلول المستدامة ونشر التكنولوجيا اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ - العمل معها لتعزيز الروابط بين العلوم والسياسات من أجل إيجاد الحلول المستدامة لمشاكل التنمية.
وسائل الإعلام	- قد لا تكون ملّمة بمشاكل التنمية المستدامة ولا تولي هذه القضايا الاهتمام؛ - قد تنقصها حرية التعبير.	- الاستفادة من دورها في تشكيل آراء صنّاع القرار والجمهور عامة؛ - العمل معها لتشجيع المشاركة العامة في وضع الخطط الوطنية للتنمية؛ - تزويدها بالمعلومات المتعلقة بالسياسات؛ - العمل على تعزيز دورها في مناصرة أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها.



5.0
أسئلة لتقييم الأطر
المؤسسية المعتمَدة
حالياً في تنفيذ أهداف
التنمية المستدامة



0.5 أسئلة لتقييم الأطر المؤسسية المعتمدة حالياً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تختلف عملية إنشاء الهيكلية المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها تبعاً لظروف البلد. لكنها رغم اختلافاتها تتسم بقواسم مشتركة كانت قد تطرقت إليها الفصول السابقة وينبغي التوقف عندها. تتناول الأسئلة التالية تلك القواسم وتساعد في توجيه المستخدمين نحو اعتماد آليات مؤسسية متينة لتنفيذ الأهداف ومراجعتها.

- هل كُلفت مؤسسة/هيئة معيّنة رسمياً للإشراف على تنفيذ الأهداف؟
- هل تحظى المؤسسة/الهيئة بدعم الحكومة على أعلى المستويات (مكتب رئيس الدولة أو رئيس الوزراء)؟ هل هذا الالتزام معمم بشكل فعال في مختلف الأجهزة الحكومية؟
- هل تملك المؤسسة/الهيئة الرئيسية المسؤولية صلاحيات واضحة للإشراف على تنفيذ الأهداف ومراجعتها؟
- هل تتبع المؤسسة/الهيئة الرئيسية المسؤولية خارطة طريق أو استراتيجية ذات أدوار وغايات محدّدة بوضوح لتحقيق التنمية المستدامة؟
- هل تعتمد المؤسسة/الهيئة آلية واضحة لتنسيق الجهود أفقياً في سائر القطاعات وعمودياً على اختلاف المستويات الحكومية؟

(أ) التنسيق الأفقي

- هل تتوافر قدرات كافية لوضع خطط تشاركية ومتكاملة؟
- هل من التزام مؤسسي شديد داخل كل قطاع من القطاعات؟

(ب) التنسيق العمودي

- هل من مشاركة على المستوى المحلي في الإجراءات والسياسات والاستراتيجيات وآليات وضع التقارير والخطط الوطنية؟
- هل يُعتمد إطار واضح لتعيين وتفويض المسؤوليات، ونقل الموارد بشكل متناسب من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي، ومن المستوى المحلي إلى مستوى المقاطعات، وإنشاء نُظم تشاركية لرصد استخدام الموارد؟
- هل تملك الحكومات المحلية المهارات والقدرات اللازمة لدعم مشاركة المجتمع المحلي بشكل ناشط في التخطيط وصنع القرار وتقديم الخدمات؟
- هل تملك الحكومات المحلية القدرات اللازمة لجمع البيانات وتحليلها في سبيل تعزيز عملية الرصد والإبلاغ وصنع القرار؟

- هل تُعتمد ضمن الإطار المؤسسي آلية لضمّ الأطراف المعنية التالية:

— ممثلي المجتمع المدني؛

— القطاع الخاص؛

- هل تتيح الآلية المؤسسية فرصة المشاركة في عملية صنع القرار على قدم المساواة بين المرأة والرجل؟
- هل تُستبعد فئات معيّنة (النساء، الشباب، الأشخاص ذوو الإعاقة، السكان الأصليون، الأقليات، وسواهم) بموجب القانون أو بحكم الواقع من عملية صنع القرار؟
- هل تُتبع آليات معيّنة للتوفيق بين الآراء المتباعدة؟

6.0

عوامل رئيسية لتحديد
جهاز مؤسسي يقوم
بتتفيذ أهداف
التنمية المستدامة
ومراجعتها



يُضاف إلى الأسئلة التوجيهية الواردة في الفصل السابق بعض العوامل الهيكلية الأخرى التي ينبغي مراعاتها عند وضع آلية مؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة⁴⁴، وهي مستعرضة أدناه:

دعائم مؤسسية سليمة وقادرة على المواجهة

- حكومة تتميز بكفاءتها في استخدام الموارد وبسلامة إدارتها المالية العامة؛
- حكومة لها صفة تمثيلية وقادرة على تحقيق التوافق في الآراء، فضلاً عن كونها تشاركية وجامعة؛
- خدمة مدنية على قدر من الفعالية والكفاءة؛
- مؤسسات مرتكزة على حكم القانون، أي شفافة وخاضعة للمساءلة باعتماد آليات الرقابة اللازمة ومبدأ فصل السلطات.

إلى جانب الدعائم المؤسسية السليمة والقادرة على المواجهة، ستتطلب عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها تعزيز الآليات المؤسسية والاستعانة بمقاربات وأدوات شاملة ومتكاملة للتخطيط.

آليات التنسيق والتنفيذ على الصعيد المؤسسي

- هيكلية حكم متعددة المستويات تتكوّن من:
 - قيادات والتزامات رفيعة المستوى؛
 - رؤية طويلة الأمد وآليات تخطيط متعددة المستويات؛
 - رؤية وطنية طويلة الأمد ومحددة الأهداف والغايات والمؤشرات (لفترة 51 سنة وصولاً إلى 2030)؛
 - استراتيجية وطنية للتنمية متوسطة الأمد (لفترة 5 سنوات مثلاً) تنصّ على أولويات وأهداف كمية متوسطة الأمد، على أن تكون تلك الأهداف محددة وقابلة للقياس والإنجاز ووافية بالغرض ومرتبطة بمدة زمنية؛
 - خطط قطاعية قصيرة إلى متوسطة الأمد (لفترة متراوحة مثلاً بين 3 و5 سنوات)، وتخضع للمراجعة كل ثلاث سنوات؛
 - التمويل وفق اعتمادات الموازنة السنوية؛
 - خطط متكاملة لاستخدام الأراضي على المديين الطويل والمتوسط، تهدف إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية والاستراتيجيات القطاعية على المستوى دون الوطني/المحلي؛
- لجنة التخطيط المشتركة بين الوزارات والآليات المؤسسية الأخرى؛
 - آلية التنسيق المؤسسي لوضع الاستراتيجيات وتنفيذها، ك لجنة التوجيه أو الرقابة المشتركة بين الوزارات، أو لجنة التخطيط أو التنمية المستدامة، أو ما عداها من آليات التنسيق الأفقي والعمودي؛
 - أمانة أو قسم للتخطيط مزوّد بموارد وفيرة وقدرات تقنية، بما فيها الشُعَب المسؤولة عن دعم التنسيق عمودياً وأفقياً وبين الأطراف المعنية المتعددة، بالإضافة إلى موظفين ذوي مهارات.

آليات توليد الحس الوطني بالملكية وإشراك الأطراف المعنية

- هيئة وطنية رسمية للأطراف المعنية المتعددة أو هيئة استشارية، كالمجلس الوطني للتنمية المستدامة أو المجموعة الاستشارية الوطنية، أو ما شابههما، بما في ذلك أمانة سر أو وحدة دعم متفرّغة ضمن دائرة التخطيط.

آليات الرصد والمراجعة

- استراتيجية إنمائية متفق عليها تتضمن أهدافاً محددة وقابلة للقياس والإنجاز ووافية بالغرض ومرتبطة بمدة زمنية؛
- دائرة إحصاء وطنية مزودة بقدرات وموارد كافية؛
- إطار وطني لمؤشرات التنمية المستدامة ونظام معلومات، بما في ذلك مؤشرات التنمية المستدامة أو مجموعة بيانات أساسية وقوية (مجموعة مقتضبة من المؤشرات الرئيسية)؛
- تقارير وطنية حول التنمية المستدامة: تقارير دورية، تقارير حول التقدم المُحرَز انطلاقاً من النتائج؛
- آليات المراجعة: (أ) مراجعات الأقران على المستوى الوطني؛ (ب) ومراجعات الأقران على المستوى الداخلي؛ (ج) والتدقيق الخارجي؛ (د) والمراجعات البرلمانية؛ (هـ) ومراجعات الموازنة؛ (و) والرصد العام/المحلي؛ (ز) والرصد الدولي؛
- سلطة رسمية ومستقلة لتقديم التقارير وإجراء عملية المراجعة.



الملاحق



الملحق الأول - تجارب البلدان عند تعديل الآليات المؤسسية القائمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

ألمانيا

تنص الاستراتيجية الوطنية الألمانية للاستدامة، التي تتضمن الأهداف والمؤشرات الوطنية للاستدامة، على إرشادات عملية حول كيفية ترجمة مبدأ الاستدامة في إطار عمل الحكومة الألمانية. فمُنذ أن أبصرت تلك الاستراتيجية النور في العام 2002، انكبَّ المعنيون على وضع نظام لإدارة الاستدامة متميز للغاية. وقد شمل هذا النظام الإجراءات والهيئات والأدوات التي تكفل تطبيق المبادئ التوجيهية للتنمية المستدامة في سائر أنشطة الحكومة⁴⁵.

تعتبر **المستشارية الاتحادية الألمانية** الوكالة الرئيسية المعنية بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. لكن هذا لا يلغي دور الإدارات الحكومية التي تتحمل بالدرجة الأولى المسؤولية عن مساهمتها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وخطة 2030، كل واحدة ضمن نطاق سياساتها.

تقود **لجنة وزراء الدولة لشؤون التنمية المستدامة** جهود تنفيذ الاستراتيجية وتشرف على تحديث مضمونها. وتعمل هذه اللجنة التي تضم ممثلين عن سائر الوزارات برئاسة **المستشار/ة الاتحادية**. تقدم اللجنة ملاحظات استراتيجية على عمل الحكومة الألمانية وتصلح كمنتدى لتبادل المعلومات بين مختلف الإدارات الحكومية حول أنشطة الاستدامة على أعلى المستويات. وتدعو خبراء خارجيين من القطاع الخاص والأوساط العلمية ومعاهد البحوث والمجتمع المدني، وكذلك من ولايات الاتحاد والسلطات المحلية لحضور اجتماعاتها. تختار اللجنة سنوياً «مشروعاً رائداً» للاستشارة به وتقديراً للأنشطة المبتكرة النموذجية التي تقوم بها مختلف الوزارات.

تقدم **الهيئة الاستشارية البرلمانية للتنمية المستدامة** الدعم للاستراتيجية الوطنية التي وضعتها الحكومة لهذا الغرض وتطرح مسألة الاستدامة في البرلمان من باب السياسات التي تستوجبها. كذلك، تتحقق الهيئة رسمياً من مدى خضوع مشاريع القوانين التي تتقدم بها الحكومة بشأن الاستدامة لتقييم دقيق، عاقدة جلسات استماع دورية وناشرة أوراق السياسات التي تفتح باب النقاش حول موضوع التنمية المستدامة من مختلف جوانبه.

وكان **المجلس الألماني للتنمية المستدامة**، وهو هيئة استشارية مستقلة، يقدم الدعم للحكومة الألمانية منذ العام 2001. يضم هذا المجلس 15 شخصية من الشخصيات المعنية بالشأن العام، والتي تمثل بحكم خلفيتها المهنية والشخصية الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من التنمية المستدامة ببعديها المحلي والدولي. ويتولى مهمتين بارزتين وهما إسداء المشورة للحكومة الألمانية بشأن القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة وتعزيز الحوار حولها ضمن مكونات المجتمع.

قبل اتخاذ إجراءات حكومية بشأن التنمية المستدامة، لا بد من إجراء مشاورات بين سائر الوزارات الاتحادية والمستشارية باعتبار أن هذا المسار، رغم الوقت الطويل الذي يستغرقه، يتيح للحكومة الألمانية أن تحلّ المشاكل الناشئة عن الأهداف المتضاربة داخلياً ويسمح بأن تحظى الإجراءات التي تتخذها كل وزارة بدعم الحكومة كاملة. يُذكر أن تنفيذ خطة 2030 يجري ضمن إطار الموازنة والمقتضيات المالية التي تلزم بها الحكومة الاتحادية.

تبعاً لنظام ألمانيا الاتحادي، تتولّى الولايات الاتحادية والسلطات المحلية مسؤولية سنّ وإنفاذ القوانين في أبرز المجالات المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويمتلك ثلثا الولايات الاتحادية استراتيجياتها الخاصة للتنمية المستدامة أو ينكبّ حالياً على وضع استراتيجيات مماثلة. تحرص الحكومات الاتحادية والمحلية على عقد اجتماعات دورية تمكّن المشاركين من تبادل تجاربهم عن أنشطة الاستدامة.

يشكّل نظام إدارة الاستدامة المستحدّث بموجب الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة عاملاً رئيساً في نجاح السياسات الألمانية الموضوعة لهذه الغاية. وقد خضعت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة للمراجعة والتحديث لتتماشى مع خطة 2030 للتنمية المستدامة، تحت رعاية المستشارية الاتحادية.

إندونيسيا

أصدرت إندونيسيا المرسوم الرئاسي بشأن أهداف التنمية المستدامة، والذي ينصّ على إنشاء فريق وطني لتنسيق مسار تحقيقها⁴⁶. ويضمّ هذا الفريق لجنة توجيهية، والفريق المكلف بالتنفيذ، ومجموعات عمل فضلاً عن جهات فاعلة غير حكومية.

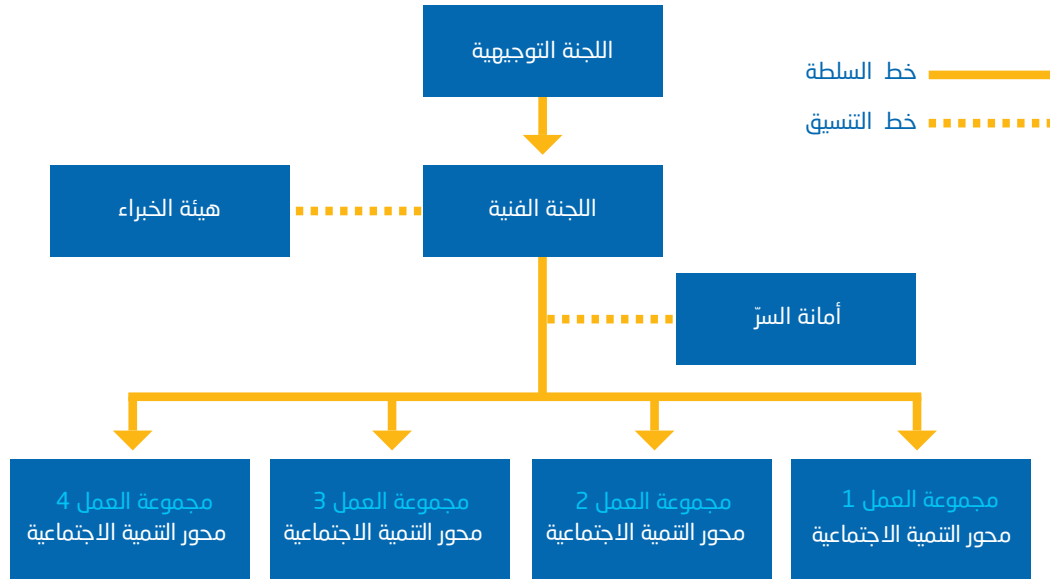
يقوم رئيس ونائب رئيس جمهورية إندونيسيا بدور رئيس ونائب رئيس اللجنة التوجيهية، مع تعيين أربعة وزراء منسّقين آخرين كنواب لرئيس اللجنة، وهم الوزير المنسّق للشؤون الاقتصادية والوزير المنسّق للتنمية البشرية والثقافة والوزير المنسّق للشؤون البحرية والوزير المنسّق للشؤون السياسية والقانونية والأمنية.

تضمّ اللجنة التوجيهية سبعة من كبار الوزراء المعيّنين بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهم وزير التخطيط للتنمية الوطنية/رئيس وكالة التخطيط للتنمية الوطنية، المسندة إليه مهمة منسّق التنفيذ؛ ووزير الشؤون الداخلية؛ ووزير الشؤون الخارجية؛ ووزير المالية؛ ووزير مؤسسات الدولة؛ وأمين عام مجلس الوزراء؛ وكبير مستشاري الرئيس/رئيس الديوان الرئاسي. وتكون اللجنة مسؤولة عن تقديم الإرشادات اللازمة لتحقيق الأهداف. أمّا الفريق المكلف بالتنفيذ فيعمل برئاسة وكيل شؤون الموارد البحرية والطبيعية لدى وزارة التخطيط للتنمية الوطنية/وكالة التخطيط للتنمية الوطنية، ويضمّ ممثلين عن وزارات/هيئات حكومية، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. يكون هذا الفريق مسؤولاً عن طرح السياسات وتقديم توصيات بشأنها، بالإضافة إلى تنسيق الجهود الآيلة لتحقيق الأهداف تبعاً للتعليمات الصادرة عن اللجنة التوجيهية. يحظى فريق التنفيذ أيضاً بدعم من فريق الخبراء الذي يقدّم توصيات موضوعية ويضمّ خبراء في المجالات ذات الصلة. كما تساعده في أداء مهامه مجموعات العمل المكوّنة من أربعة أركان رئيسية (التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتنمية البيئية والعدل والحوكمة).

تسهلاً لجهود التنسيق والتنفيذ المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، يتلقى فريق التنسيق الوطني الدعم من الأمانة العامة. وتسعى وزارة/وكالة التخطيط للتنمية الوطنية بصفتها الجهة المنسّقة لأعمال التنفيذ، وبالتشاور مع سائر الأطراف المعنية، إلى استدراج موافقتها على تمثيل الجهات الفاعلة غير الحكومية في الفريق المذكور. لكن تمثيل قاعدة المنظمات الأهلية يتوقّف على مهمتها ومجالات اهتمامها فيما يكون تمثيل القاعدة الأكاديمية مرتبطاً بخبرات المعاهد الأكاديمية واختصاصاتها. أمّا تمثيل قاعدة المؤسسات الخيرية والجهات الفاعلة في قطاع الأعمال فيتركز على ميادين عملها والأنشطة المطلوب دعمها.

بصفته منسّقاً لأعمال فريق التنفيذ، يقوم وزير التخطيط للتنمية الوطنية/رئيس وكالة التخطيط للتنمية الوطنية برسم خارطة الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ووضع خطة العمل الوطنية لهذه الغاية. على صعيد المحافظات، يتولّى المحافظون مسؤولية إعداد خطة العمل الإقليمية بالتعاون مع سائر الحكّام ورؤساء البلديات في المنطقة. وبذلك، تأتي خطة العمل الوطنية وخطة العمل الإقليمية وليدة مسار تشاركي يتضمن مشاورات عامة عبر الوسائط الإلكترونية وغير الإلكترونية.

الشكل 3. الفريق الوطني لتنسيق أهداف التنمية المستدامة في إندونيسيا



نيجيريا

انطلقت حكومة نيجيريا من الترتيبات المؤسسية الموضوعية في مرحلة الأهداف الإنمائية للألفية للانتقال إلى مرحلة أهداف التنمية المستدامة. فاستمرت اللجنة الرئاسية المعنية بأهداف التنمية المستدامة بأداء دور رئيسي بصفتها الجهة المولجة تنسيق الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف، بعد أن أدخلت بعض التعديلات عليها. وتشغل هذه اللجنة، المعروفة اليوم بإسم اللجنة الرئاسية لأهداف التنمية المستدامة، موقعاً هاماً إذ تضمن حسن تنسيق الصلاحيات والعلاقات الرئيسية المرتبطة بهذه المسألة⁴⁷. وبدوره، يتولى مكتب المساعد الأعلى الخاص للرئيس لشؤون أهداف التنمية المستدامة مهمة تنسيق الأنشطة الجارية في هذا المجال على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وتكمن صلاحياته الأساسية في حشد الدعم وكسب التأييد السياسي لتحقيق تلك الأهداف.

وكان مكتب المساعد الخاص قد سجّل عدة نجاحات منذ إنشائه، نذكر منها إجراء مراجعة مؤسسية وتقييم القدرات والمهارات، إلى جانب تدريب وإعادة تدريب الموظفين الرئيسيين وتأمين التمويل للوظائف التقنية. كذلك جرى العمل على مسح القطاع الخاص من خلال عقد الشراكة مع مجموعة مؤتمر القمة الاقتصادية في نيجيريا، تمهيداً لتشكيل فريق العمل للقطاع الخاص الذي يسعى إلى زيادة حصة هذا القطاع في تمويل أهداف التنمية المستدامة. وقد توطدت الشراكات مع لجنة الاعتمادات في الجمعية الوطنية، في خطوة هامة إذ أنها تضمن أن تلقى كافة التشريعات اللازمة لتحقيق كامل الأهداف الاهتمام الواجب في قانون الموازنة.

عمل مكتب المساعد الخاص على توطيد العلاقة مع وزارة المالية والتخطيط الوطني حرصاً على إعطاء البرامج بُعداً محلياً في خطة تنفيذ الاستراتيجية وخطة النمو والنهوض الاقتصادي، وعلى توفير التمويل من خلال الآلية المعتمدة لوضع موازنة الحكومة الاتحادية.

كذلك سعى مكتب المساعد الخاص إلى تحسين العلاقات المشتركة بين الحكومات على المستويات الحكومية الثلاثة، وتحديد إطار الشراكة من خلال عقد اتفاق بين الوكالات ينص على إطار التنسيق بين الشركاء في

جهود التنمية، وآلية استدرار ملاحظات المواطنين بشأن الخدمة المدنية، والشراكة التشاورية مع المجتمع المحلي والشراكة مع القطاع الخاص. أما الهدف من تلك المساعي فهو كسب تأييد سائر الأطراف المعنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لتنجّع أداء المشاريع والبرامج، أعاد مكتب المساعد الخاص ترتيب المنظومة الإحصائية الوطنية لتتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة، من خلال التعاون مع الشركاء لاجراء استقصاء لبيانات الأساس المتعلقة بمؤشرات الأهداف.

المسؤولون عن تنسيق أهداف التنمية المستدامة على صعيد الوزارات والإدارات والوكالات: يضطلع المسؤولون عن التنسيق القطاعي لأهداف التنمية المستدامة بدور بالغ الأهمية في تعميم تلك الأهداف ضمن برامج الإدارات. والمراد منهم فعلياً هو الحرص على تطبيع البرامج محلياً بفضل خطة النمو والنهوض الاقتصادي، وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ البرامج من خلال بنود الموازنة. يتولّى هؤلاء المسؤولون أيضاً مهمة تتبع الإفراج عن الأموال وتنفيذ البرامج والمشاريع الرامية إلى تحقيق الأهداف.

المسؤولون عن تنسيق أهداف التنمية المستدامة على صعيد الولايات: عمّدت الحكومات في سائر الولايات البالغ عددها 36 إلى تعيين أو تسمية المسؤولين عن التنسيق في كل ولاية. وتتمحور صلاحياتهم الأساسية حول تنسيق الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف، تبعاً للتوجيهات الصادرة عن مكتب المساعد الخاص.

المسؤولون عن تنسيق أهداف التنمية المستدامة على صعيد الحكومات المحلية: سعت بعض الولايات في الدولة الاتحادية إلى الحفاظ على بعض الاستقلالية في الحكم المحلي، بحيث تمّ تعيين رؤساء الحكومات المحلية كجهات تنسيق لها. وتتمتع تلك الجهات بصلاحيّة تنسيق الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف التي تعتبر محورية على مستوى الحكومة المحلية. يعمل منسقو الأهداف على مستوى الحكومات المحلية تبعاً للتوجيهات الصادرة عن جهات التنسيق على مستوى الولايات، فيما يتعاون رؤساء القطاعات الرئيسية المتعلقة بالأهداف ضمن الحكومات المحلية تعاوناً وثيقاً مع الوزارات والإدارات والوكالات لتنسيق البرامج وتنفيذها.

مكتب المساعد الأعلى الخاص للرئيس لشؤون أهداف التنمية المستدامة والجمعية الوطنية: عيّنت الجمعية الوطنية المكوّنة من مجلس الشيوخ ومجلس النواب لجنّتيها المعنيتين بأهداف التنمية المستدامة. تضمّ اللجنة التابعة لمجلس الشيوخ 12 عضواً بمن فيهم الرئيس ونائب الرئيس وأمين السرّ. وتتولّى المهام والمسؤوليات التالية:

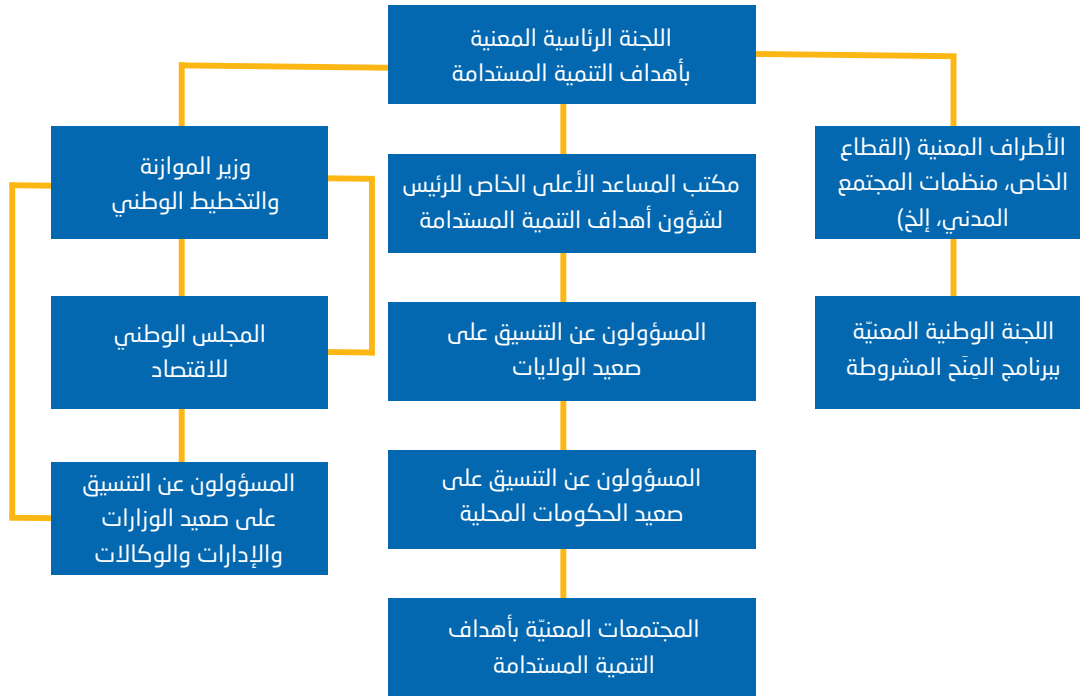
- ممارسة الرقابة على أنشطة التنسيق لدائرة التنمية المستدامة في نيجيريا، بما فيها مكتب المساعد الأعلى؛
- التواصل مع الجهات المانحة الدولية والشركاء في القطاع الخاص، تسهيلاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- الإشراف على المشاريع والبرامج المتعلقة بتحقيق الأهداف في نيجيريا؛
- تقدير الموازنة المطلوبة لتلك الأهداف سنوياً.

أمّا اللجنة التابعة لمجلس النواب فتتألّف من 38 عضواً، من بينهم الرئيس ونائب الرئيس وأمين السرّ. يتمّ اختيار أعضائها من المناطق الجغرافية والسياسية الست التي تضمّها نيجيريا. تتولّى تلك اللجنة المهام والمسؤوليات التالية:

- تنسيق مقترحات الموازنة بشأن أهداف التنمية المستدامة في مجلس النواب؛
- تنسيق الموازنة المتعلقة بتلك الأهداف مع اللجان الأخرى التابعة لمجلس النواب ومجلس الشيوخ؛
- الإشراف على آلية تحقيق الأهداف والوكالات المسؤولة عن تحقيقها؛

- توفير الفرص المؤاتية للتفاعل مع الأطراف المعنية بتحقيق الأهداف؛
- تقدير الموازنة المطلوبة لتلك الأهداف سنوياً.

الشكل 4. الهيكلية المؤسسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في نيجيريا



الملحق الثاني - تجارب البلدان عند استحداث آليات مؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

بوتسوانا

شكّلت بوتسوانا لجنة توجيهية وطنية برئاسة مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة للسير قدماً ببرامج السياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة⁴⁸. وضمت أعضاء من موظفي الحكومة والقطاع الخاص وشركاء التنمية ومجموعات شبابية والجمعية العمومية الوطنية ومجلس الأعيان ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية، إلى جانب جهات فاعلة أخرى غير تابعة للدولة. وقد أنشأت تلك اللجنة فرقة عمل تقنية ضمت أعضاء من قطاعات متعددة. وتحظى تلك اللجنة بخدمات من أمانة سر لأهداف التنمية المستدامة داخل وزارة المالية والتنمية الاقتصادية، وبدعم من الأمم المتحدة. كذلك تحظى عملية تعميم الأهداف بمساندة أربعة فرق عمل تنشط في أربعة محاور، وهي (أ) الاقتصاد والتوظيف؛ (ب) والنهوض الاجتماعي؛ (ج) والبيئة المستدامة؛ (د) والحوكمة والسلامة والأمن. يضم كل فريق من الفرق الأربعة أعضاء من جهات فاعلة حكومية وغير حكومية تمثل مجموعة من القطاعات المرتبطة بهذا الشأن.

البرازيل

شكّلت البرازيل اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة باعتبارها الآلية المؤسسية الرسمية لتنفيذ خطة 0302، بموجب مرسوم رقم 8,892⁴⁹. وتتخذ تلك اللجنة شكل هيئة جماعية متكافئة ذات طابع استشاري، مسؤولة عن تحقيق التكامل والمشاركة والحوار مع الهيئات الاتحادية والمجتمع المدني، وتتطلع إلى تعميم خطة 2030 واستيعابها داخلياً وزيادتها شفافية. تتولى تلك اللجنة المسؤوليات التالية: (أ) إعداد خطة عمل لتنفيذ خطة 0302؛ (ب) اقتراح الاستراتيجيات والأدوات والإجراءات والبرامج اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) متابعة ورصد مسار تحقيق الأهداف بالإضافة إلى إعداد التقارير الدورية بهذا الشأن؛ (د) عرض الملاحظات بشأن الخطة والأهداف خلال المباحثات الجارية حول التنمية المستدامة في المحافل المحلية والدولية؛ (هـ) تحديد الممارسات السليمة والمبادرات التي تسهم في تحقيق الأهداف، وتنظيمها منهجياً وتعميمها؛ (و) تعزيز مبدأ التكامل مع الهيئات العامة ووكالات الوحدات الاتحادية بهدف تعميم الأهداف وتنفيذها على مستوى الولايات والمقاطعات والبلديات.

تتكوّن اللجنة من 61 عضواً يمثلون الحكومة الاتحادية والولايات والمقاطعات والبلديات مع المجتمع المدني. تعزيزاً للجنة الوطنية في ولايتها الأولى، تم اختيار كل مجموعة وهيئة انطلاقاً من قدرتها التمثيلية الواسعة ضمن الشريحة التي تمثلها:

- قطاع الإنتاج: 72 اتحاد للصناعات على مستوى الولايات و635 شركة ممثلةً بالاتحاد الوطني للصناعة ومعهد إيثوس (SOHTE) للأعمال التجارية والمسؤولية الاجتماعية؛
- القطاع الثالث: 492,2 هيئة ممثلةً بمؤسسة أبرينك لحقوق الأطفال والمراهقين (noitadnuoF QNIRBA)، والجمعية البرازيلية للتقدم العلمي (CPBS)، والاتحاد العمالي العام، ومنظمة الرؤية العالمية، والمجلس الوطني لعقال الصناعات الاستخراجية؛
- المجتمع الأكاديمي: 76 معهداً من معاهد التعليم العالي على مستوى الاتحاد، ممثلةً بالرابطة الوطنية لمدراء المعاهد الاتحادية للتعليم العالي (SEFIDNA)؛

.Botswana: Voluntary National Review on Sustainable Development Goals. Government of Botswana (2017) 48

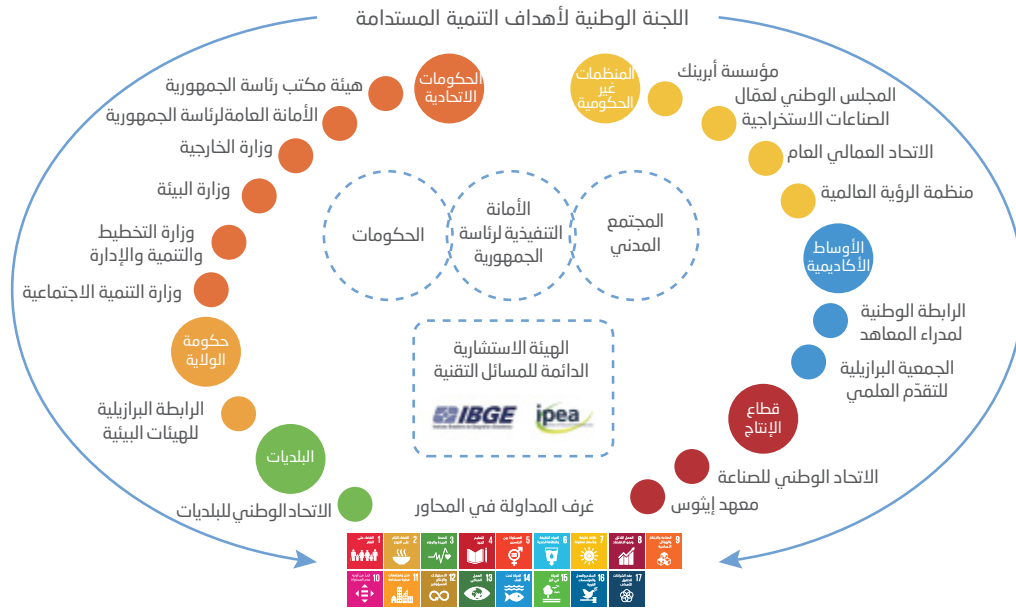
.Voluntary National Review on the Sustainable Development Goals. Brazil (2017) 49

• البلديات: 279,4 بلدية، ممثلةً بالاتحاد الوطني للبلديات؛

• حكومات الولايات والمقاطعات: 72 أمانة عامة لشؤون البيئة و12 هيئة بيئية على مستوى الولايات، ممثلةً بالرابطة البرازيلية للهيئات البيئية في الولايات (AMEBA).

تتمثل الحكومة الاتحادية في اللجنة الوطنية بالأمانة العامة لرئاسة الجمهورية؛ وهيئة مكتب رئاسة الجمهورية؛ ووزارة الشؤون الخارجية؛ ووزارة التنمية الاجتماعية؛ ووزارة التخطيط والتنمية والإدارة؛ ووزارة البيئة. فضلاً عن ذلك، يسهم المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات ومعهد البحوث الاقتصادية التطبيقية فيها كهيئتين استشاريتين دائمتين للمسائل التقنية. وقد تشارك أيضاً جهات فاعلة حكومية وأخرى من المجتمع المدني بصفتها معاوناً في اللجنة، من خلال غرف المداولة في المحاور.

الشكل 5. تشكيل اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة



كولومبيا

وافقت كولومبيا في العام 2015 على المرسوم الرئاسي رقم 280 الذي نصّ على إنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات من أجل إعداد خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة، وتنفيذها بشكل فعال⁵⁰.

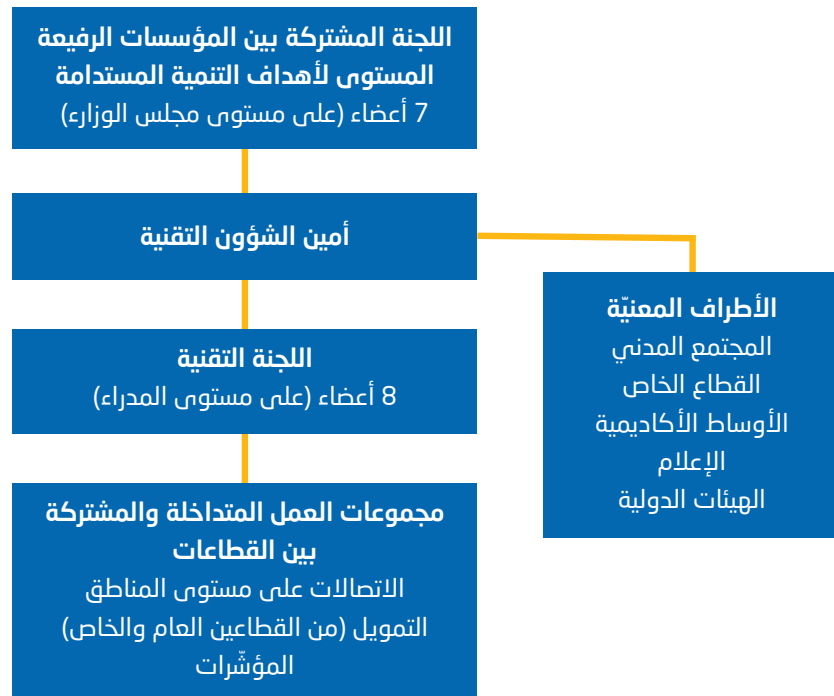
وقد شاركت في تلك اللجنة وزارات الخارجية والبيئة والتنمية المستدامة والمالية، فضلاً عن الإدارة المعنية بالرخاء الاجتماعي والهيئة الوطنية لإدارة الإحصاءات، علماً أنّ تلك الهيئات لا تتمثل في اللجنة إلا على مستوى الوزراء/المدراء أو نواب الوزراء/المدراء، ما يدلّ على أعلى درجات الالتزام بأهداف التنمية المستدامة. فضلاً عن ذلك، تشارك الوكالة الرئاسية الكولومبية للتعاون الدولي بصفة ضيف في كل جلسة من جلسات اللجنة.

تهدف هذه اللجنة بالدرجة الأولى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال السياسات والخطط والإجراءات والبرامج، مع انتهاز مقاربة التخطيط المستقبلي والحرص على رصد تلك الأهداف وغاياتها

وتتبعها ومراجعتها. من هنا تتمحور أبرز المهام المنوطة بتلك الهيئة الناشئة حديثاً حول تنسيق أعمال المؤسسات المسؤولة عن تحقيق الأهداف على المستوى الوطني، وطرح السياسات الوطنية والتدخلات المطلوبة لتحقيقها، ورفع توصيات بشأن إجراءات التمويل، وتحديد الجهات الفاعلة غير الحكومية الرئيسية المفترض أن تعمل مع اللجنة.

تشكل الخطة الوطنية للتنمية التي وضعتها كولومبيا (للفترة 2014-2018) الأرضية الأساسية لعمل اللجنة في مضمار تحقيق الأهداف، إذ من خلالها تتبلور آلية التنفيذ بحسب ورودها في المرسوم الرئاسي رقم 280. لذا، يتعين على الخطة أن تضمن الاتساق السياسي المطلوب من أجل تحقيق الأهداف بشكل فعال على المستوى الوطني.

الشكل 6. الهيكلية المؤسسية لتنفيذ خطة 2030 في كولومبيا

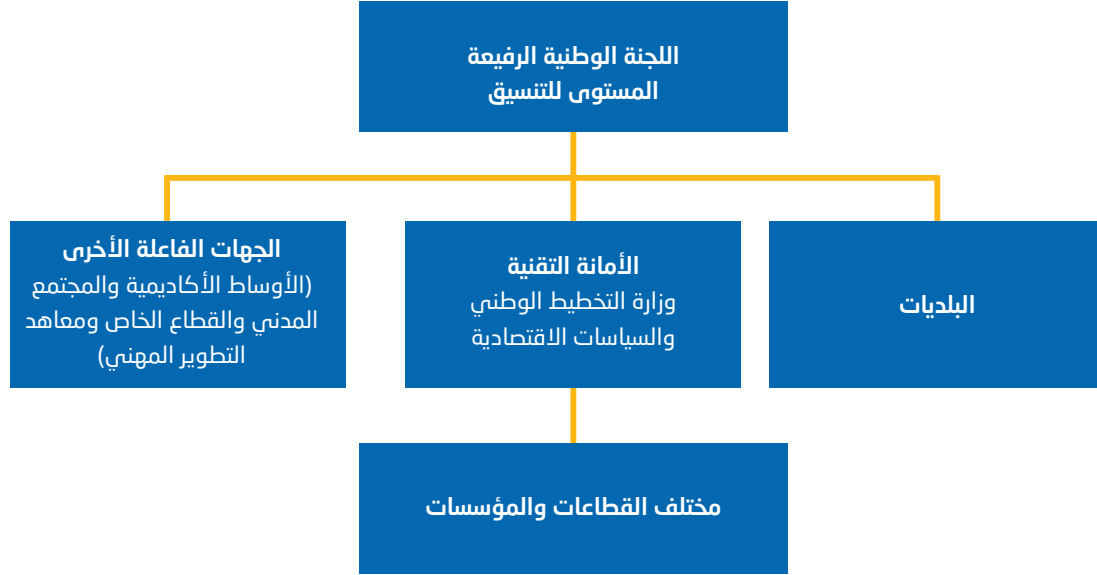


كوستاريكا

وضعت كوستاريكا الميثاق الوطني للإيفاء بأهداف التنمية المستدامة في العام 2016، وهو الأول من نوعه في العالم⁵¹. انطلاقاً من طابعه المشترك بين المؤسسات، يدفع هذا الميثاق السلطات الثلاث في الدولة إلى تنسيق أعمالها وتقديم القدرات ذاتها من الجهد لتحقيق الأهداف. بموجب هذا الميثاق، تلتزم الحكومة ووزاراتها بالتعاون مع الأجهزة الأخرى في الدولة وكذلك مع أبرز الفعاليات في المجتمع الكوستاريكي، بمن فيها الجهات الفاعلة غير الحكومية وغير التابعة للدولة، عند اتخاذ القرارات المتعلقة بخطة 2030. يتخطى هذا الميثاق أيضاً حدود الإدارات الفردية، بحيث يُرغم الحكومات مستقبلاً أيّاً كانت توجهاتها السياسية على أن تبقى ملتزمة بتنفيذ خطة 2030 تبعاً لبنوده، وأن تحدد بعض الغايات الوطنية للتنمية تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة. تتألف

عضوية لجنة التنسيق الوطنية الرفيعة المستوى من مكتب رئاسة الجمهورية ووزارات التخطيط الوطني والسياسات الاقتصادية، والخارجية، والبيئة والطاقة. تخضع لإدارة اللجنة البلديات؛ والأمانة التقنية التي تضم أعضاء من وزارة التخطيط الوطني والسياسات الاقتصادية والوكالة الاستشارية للإحصاءات. كما تخضع لها جهات فاعلة أخرى تشمل الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. من جهتها، تتولى اللجنة التقنية لأهداف التنمية المستدامة ومجموعات العمل تنسيق الأهداف استناداً إلى الإرشادات التي تتلقاها من المعهد الوطني للإحصاءات والتعداد السكاني حول إعداد المؤشرات.

الشكل 7. الميثاق الوطني للإيفاء بأهداف التنمية المستدامة في كوستاريكا



غانا

في غانا، تم تنظيم جهود التنسيق الوطني حول أهداف التنمية المستدامة على ثلاثة مستويات، يركز اثنان منهما على الأهداف بمختلف أبعادها فيما يتناول المستوى الثالث سُبل تمويل خطة التنفيذ⁵². تشكل اللجنة التقنية الوطنية المشتركة بين الوزارات حول أهداف التنمية المستدامة واللجنة المعنية بتمويل التنمية مجموعتي العمل اللتين تمارسان الرقابة على السياسات، بالتعاون مع لجنة التنسيق الرفيعة المستوى المشتركة بين الوزارات.

وكانت حكومة غانا قد شكلت في العام 2014 اللجنة التقنية الوطنية المشار إليها، التي ضمت ممثلين من 22 وكالة حكومية ووزارة ومؤسسة، بالإضافة إلى منظمين من منظمات المجتمع المدني. تمحورت مهمتها الأولى حول مناقشة مجالات الاهتمام التي طرحتها مجموعة العمل المفتوحة العضوية المشتركة بين الحكومات حول التنمية المستدامة، وتقييم تلك المجالات، حرصاً منها على أن تعكس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في غانا وتطلعاتها المستقبلية. وفرت تلك اللجنة أيضاً منصة لاستقطاب الملاحظات التي ارتكزت عليها مفاوضات غانا ضمن جلسات مجموعات العمل المفتوحة والمفاوضات المشتركة الجارية بين الحكومات في الأمم المتحدة.

وقد أنشأت لجنة التخطيط الوطنية للتنمية في غانا لجنة التنسيق الرفيعة المستوى المشتركة بين الوزارات لتزويد اللجنة التقنية الوطنية بالإرشادات الاستراتيجية اللازمة لإتمام عملها، وتعزيز التنسيق بين وكالات

الفلبين

نظراً إلى اتساع نطاق أهداف التنمية المستدامة، لاحظت حكومة الفلبين وجود حاجة إلى إنشاء آلية مركزية للتنسيق وتقديم التقارير⁵⁴. فاقترحت الهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية في الفلبين استحداث لجنة تقود الجهود الوطنية لتحقيق الأهداف وتدفع باتجاه النمو الاقتصادي السريع والشامل والمستدام⁵⁵. ستضم تلك اللجنة رؤساء مختلف الوكالات الحكومية الوطنية على أن يرأسها وزير التخطيط الاجتماعي والاقتصادي. إلى ذلك، وافقت هيئة الإحصاءات في الفلبين في الآونة الأخيرة على قرار بإلزام كافة الوكالات الحكومية بتوفير البيانات الضرورية لرصد الأهداف.

على المستوى دون الوطني، أصدرت المكاتب دون الوطنية لدى الهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية في جزيرة مينداناو قراراً يطالب بإنشاء آلية عمل متكاملة لتوطين أهداف التنمية المستدامة محلياً ضمن إطار الهيئة. فتحدّد هذه الآلية إجراءات التنمية والالتزامات المطلوبة على مستوى المناطق/المستوى المحلي للمساعدة في تحقيق غايات الأهداف. كذلك دعا القرار إلى إنشاء مكتب مركزي للهيئة لضمان اتباع مسار تشاركي وتشاوري إلى حد كبير، بفضل إشراك المناطق في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالأهداف من خلال مجالس الإنماء المنتشرة في المناطق.

سيراليون

تأثرت سيراليون، البلد الخارج من حالة نزاع، تأثراً شديداً بأزميتين ألفتا بها في الفترة 2014-2015، وهما أزمة تفشي فيروس الإيبولا التي تزامنت مع انهيار دولي لأسعار خام الحديد، والذي كان مصدراً أساسياً للإيرادات والعملات الأجنبية⁵⁶. فألحقت تلك الأزميتان أضراراً غير مسبوقه بالمشهد الاقتصادي والاجتماعي، وأعاقتا إحراز أيّ تقدّم على مستوى الأهداف الإنمائية للألفية. على خلفية تلك الأحداث، وجد البلد في أهداف التنمية المستدامة فرصة مؤاتية لمواجهة التحديات الإنمائية.

فاقترحت الحكومة إنشاء هيئة رئاسية على أعلى المستويات السياسية من أجل تقديم السياسات العامة والمشورة الاستراتيجية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة⁵⁷. يتراأس رئيس الجمهورية تلك الهيئة التي تضمّ أعضاء من مكتب الرئيس، ووزارة المال والتنمية الاقتصادية، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة الإعلام والاتصالات، إلى جانب ممثل عن مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في البلد. أمّا اللجنة الوزارية المعنية بأهداف التنمية المستدامة، التي تعمل بإدارة الهيئة الرئاسية، فتقوم بتوفير التوجيه اللازم لتحقيق تلك الأهداف عبر الوزارات المختصة والإدارات والوكالات على المستويين المركزي والمحلي، وعبر مختلف هيئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام ومعاهد البحوث والأوساط الأكاديمية. تستمدّ اللجنة الوزارية عضويتها من وزارة المال والتنمية الاقتصادية، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، ودائرة الإحصاء في سيراليون، ومبادرة الحكومة المفتوحة التي أطلقها مكتب الرئيس، وكذلك من وزارات وإدارات ووكالات أخرى، كاللجنة المعنية بالحقوق في الحصول على المعلومات. سيُصار إلى تعديل مجموعات العمل المساندة لخطة تحقيق الرخاء، كي تُمسك بعملية المتابعة وتقديم التقارير حول أهداف التنمية المستدامة ضمن الركائز التي تقوم عليها، مستقطبةً جهات فاعلة من القطاع الخاص ومؤسسات غير تابعة للدولة.

Level Political Forum on the Sustainable Development Goals-Voluntary National Review at the 2016 High Level Political Forum on the Sustainable Development Goals (SDGs). Philippines Government of Philippines (2016)

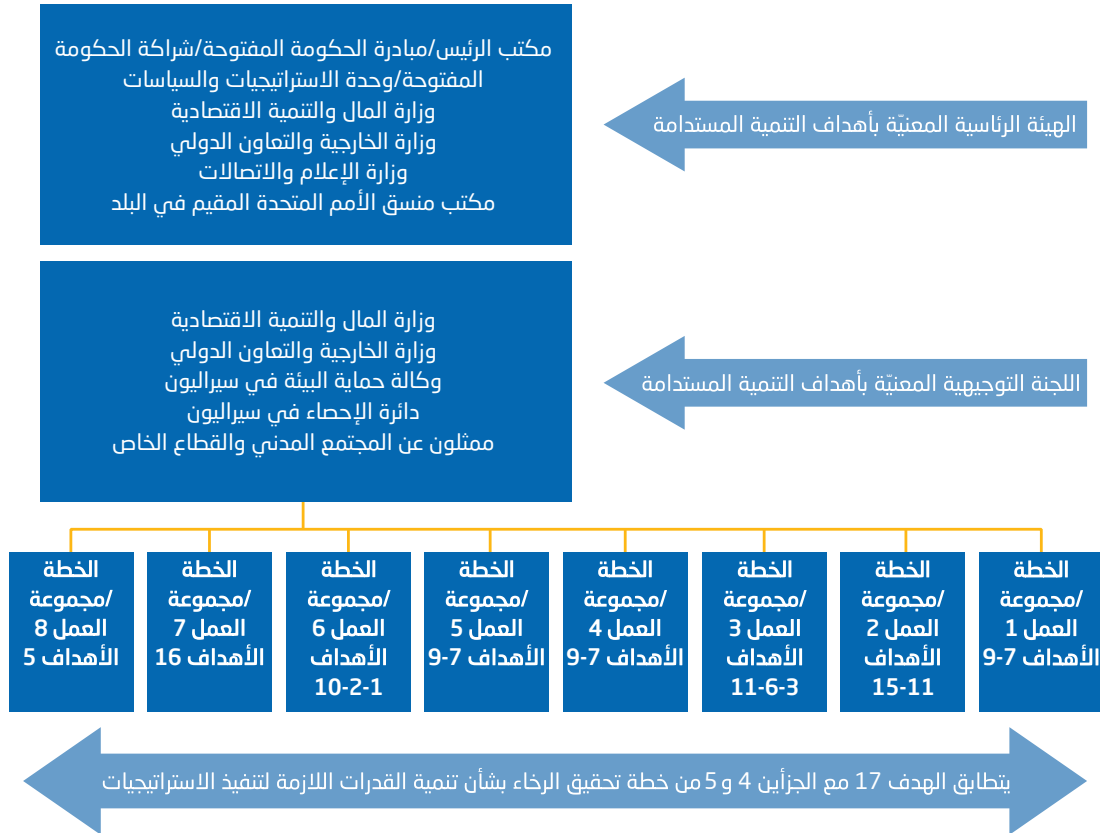
The Sustainable Development Goals are Coming to Life: Stories of Country Implementation and UN Support. United Nations Development Group (2016)

The Sustainable Development Goals are Coming to Life: Stories of Country Implementation and UN Support. United Nations Development Group (2016)

Advanced Draft Report on the Adaptation of the Goals in Sierra Leone. Government of Sierra Leone (2016) <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/10720sierraleone.pdf>

تشكل الاجتماعات التي تعقدها لجنة الشركاء في قطاع التنمية أرضية مؤاتية لمراجعة أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، علماً أنّ تلك اللجنة كانت قد أبصرت النور فور انتهاء الحرب في البلاد. وتتيح تلك الاجتماعات مناقشة شؤون التنمية العامة في الدولة، إذ تضمّ ممثلين عن المؤسسات الحكومية والوكالات المانحة وتشارك رئاستها كل من الحكومة والجهات الشريكة في التنمية.

الشكل 9. لهيكلية المؤسسية لأهداف التنمية المستدامة في سيراليون



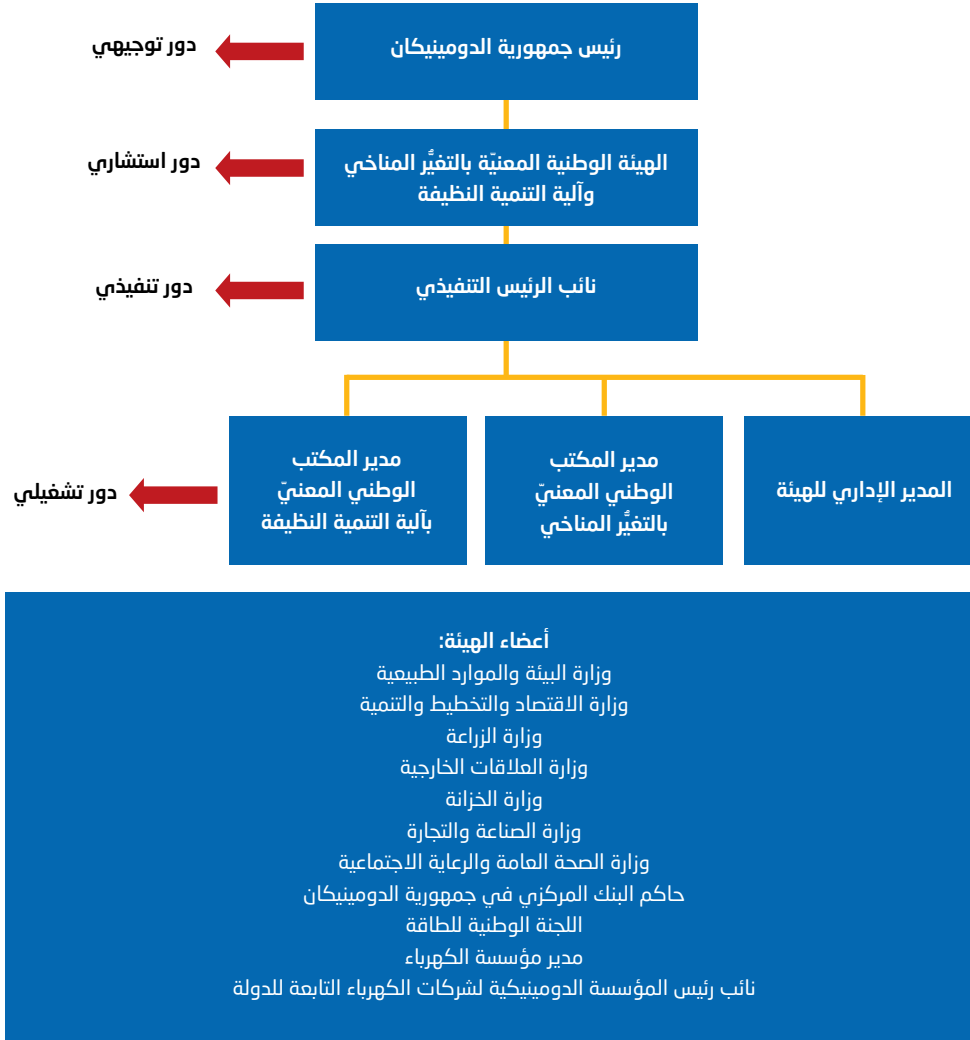
الملحق الثالث - تجارب البلدان عند وضع آليات مؤسسية لمواجهة التغير المناخي

جمهورية الدومينيكان

عملاً بالمرسوم الرئاسي رقم 60108، استحدثت جمهورية الدومينيكان في أيلول/سبتمبر 2008 الهيئة الوطنية المعنية بالتغير المناخي وآلية التنمية النظيفة⁵⁸ وهي المؤسسة الوطنية الوحيدة المنصبة على معالجة مشاكل التغير المناخي وآلية التنمية النظيفة في البلد، فضلاً عن دورها كجهة التنسيق في المفاوضات الدائرة حول هذا الموضوع ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

تعتمد هذه الهيئة التي يتولى رئاستها رئيس الجمهورية الهيكلية المؤسسية التالية.

الشكل 10. الهيكلية المؤسسية لمواجهة التغير المناخي في جمهورية الدومينيكان



لا شك أن إخضاع الهيئة الوطنية المعيّنة بالتغير المناخي لسلطة رئيس الجمهورية مباشرة أسهم في طرح قضايا التغير المناخي على أعلى المنابر السياسية، ودفع الجهات الفاعلة الأخرى إلى التعاون في مختلف أشكال التدخل المقررة.

المكسيك

أنشأت حكومة المكسيك اللجنة المشتركة بين الوزارات بشأن تغير المناخ في العام 2005، مانهة إياها صلاحية تنسيق الجهود الرامية إلى وضع الاستراتيجيات الوطنية الاتحادية المتعلقة بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع التغير المناخي، والسهر على تنفيذ تلك الاستراتيجيات⁵⁹. وقد أعدت تلك اللجنة برامج وخطط عمل بهذا الخصوص تحديداً للإيفاء بالتعهدات الدولية التي التزمت بها المكسيك، كدولة موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها، وباعتبار تلك اللجنة السلطة الوطنية المكلفة بتنفيذ هذه الاتفاقية. عدا ذلك، تشرف تلك اللجنة على تطبيق المشاريع المتعلقة بآلية التنمية النظيفة والاستحصال لها على الموافقة الوطنية.

تتكون تلك اللجنة من خمس مجموعات عمل تُعنى بالمحاور التالية: (أ) تخفيف الآثار، (ب) التكيف، (ج) خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، (د) السياسات الدولية، (هـ) تنفيذ البرنامج الخاص بتغير المناخ. وتستند في عملها إلى مجلس استشاري للتغير المناخي، مؤلف من 23 خبيراً متخصصاً في شؤون التغير المناخي يتم اختيارهم من قطاعات اجتماعية وأكاديمية وخاصة.

تضم اللجنة الوزارات الاتحادية التالية:

- وزارة البيئة والموارد الطبيعية (بما تشمل من أجهزة لامركزية فضلاً عن مؤسسات أخرى تنشط في القطاع البيئي، كاللجنة الوطنية للمحميات الطبيعية، واللجنة الوطنية لحماية الأحياء، واللجنة الوطنية للمياه، والمعهد الوطني للإيكولوجيا)؛
- وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الريفية وصيد الأسماك والغذاء؛
- وزارة الصحة؛
- وزارة الاتصالات والمواصلات؛
- وزارة الشؤون المالية والائتمانات العامة؛
- وزارة الطاقة؛
- وزارة الاقتصاد؛
- وزارة الخارجية؛
- وزارة التنمية الاجتماعية؛
- وزارة الداخلية.

تتولى وزارة البيئة والموارد الطبيعية رئاسة اللجنة، فيما تدير أمانة اللجنة للشؤون التقنية مديرية التغير المناخي الخاضعة لوزارة البيئة. فضلاً عن ذلك، جرى العمل ضمن الهيئة التشريعية بفرعها، أي مجلس النواب ومجلس الشيوخ، على إنشاء لجان تُعنى بهذا الشأن.

59 Establishment of a Climate Change Department. UNDP's Analytical Report to the Ministry of Water, Land Environment and Climate Change, Government of Jamaica. UNDP. 2013; OECD Environmental Performance Reviews .Mexico OECD (2013)

تايلاند

أنشأت حكومة تايلاند في العام 2006 اللجنة الوطنية المعنية بتغيّر المناخ⁶⁰، التي تتولّى وضع السياسات الوطنية ذات الصلة وتحّد الموقف الوطني من المفاوضات الدولية الجارية في ظلّ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. ترصد اللجنة أيضاً الأنشطة التي تقوم بها الوزارات المختصة لمواجهة التغيّر المناخي، بما في ذلك الاعتمادات المرصودة لها في الموازنة للاضطلاع بمهامها.

تضمّ اللجنة التي تخضع لسلطة رئيس الوزراء أعضاء من:

- وزارة البيئة والموارد الطبيعية؛
- وزارة الطاقة؛
- وزارة الصناعة؛
- وزارة الزراعة والتعاونيات الزراعية؛
- وزارة المال؛
- وزارة العلوم والتكنولوجيا؛
- وزارة المواصلات؛
- وزارة الصحة العامة.

تضمّ اللجنة أيضاً ممثلين عن الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. أمّا مكتب الموارد الطبيعية والتخطيط والسياسات البيئية، التابع لوزارة البيئة، فيضطلع بمهام الأمانة العامة لتلك اللجنة.

حرصاً منها على تحسين سُبل التنسيق بين سائر القطاعات المعنية بالتغيّر المناخي، عيّنت الحكومة التايلاندية في العام 2009 منسّقين في كافة الوزارات البالغ عددها 19 والوكالات الـ 11 ذات الصلة، للاهتمام بهذا الجانب.

Report on Turkey's Initial Steps Towards the Implementation of the 2030 Agenda for Sustainable 62
Development. Ministry of Development. Ankara. July (2016)

هيئة الإحصاءات. أما تنفيذ هذا البرنامج فيكون من مسؤولية مجموعات العمل المواضيعية المكوّنة من معهد الإحصاء التركي وسواه من المؤسسات المنتجة للبيانات.

يُعتبر المعهد الهيئة الرئيسية المسؤولة أولاً وأخيراً عن عملية رصد خطة 2030، إلا أنّ القطاع الخاص مدعو أيضاً إلى القيام بأعمال الرصد والإبلاغ طوعاً، على سبيل المثال، فإن التقارير المتعلقة بالاستدامة التي قد يتم إعدادها تبعاً لشتى المعايير ستكون إسهاماً من القطاع الخاص. وما مؤشر الاستدامة في بورصة تركيا إلا خير دليل على مشاركة القطاع الخاص بنجاح في رصد أنشطة الاستدامة في تركيا. يشكّل هذا المؤشر، الذي تم إطلاقه في العام 2014، مقياساً للشركات المُدرّجة في بورصة اسطنبول التي تتميز بأدائها من حيث الالتزام بمعايير الاستدامة في مضمار عملها، وتسعى إلى زيادة الوعي والمعرفة وتعزيز الممارسات التي تراعي مبدأ الاستدامة في تركيا.

أوغندا

في أوغندا، ستراعي آليات الرصد والإبلاغ المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الترتيبات المعمول بها بموجب الخطة الوطنية للتنمية (بمرحلتها الثانية)⁶³. وكانت أوغندا قد أقرّت في السنة المالية 2015/2014 استراتيجية متكاملة للرصد والتقييم ضمن المرحلة الثانية من الخطة الوطنية للتنمية، بهدف دعم القطاعات والوزارات والإدارات والوكالات والحكومات المحلية وسواها من الأطراف المعنية (منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص) في نطاق أعمال الرصد والتقييم المقررة للفترة 2020-2015.

يتولّى مكتب الإحصاءات في أوغندا مهمة توفير البيانات وترتيبها ومواءمتها، مع الحرص على إدراج جميع المؤشرات ذات الصلة ضمن المنظومة الإحصائية الوطنية. من جهة أخرى، يسعى كل من الفريق التقني العامل في مجال التنسيق والرصد والتقييم والإبلاغ تحت إدارة مكتب رئيس الوزراء، والفريق التقني المعني بالبيانات والعامل تحت إشراف مكتب الإحصاءات، إلى إشراك سائر الوزارات في الجهود المبذولة.

كذلك تمّ إشراك منظمات المجتمع المدني في أعمال الرصد والتقييم بطريقة منسّقة. فالفريق الوطني المرجعي للمنظمات المهتمة بأهداف التنمية المستدامة هو عبارة عن تجمّع يضمّ مجمل المنظمات التي تشط في هذا المجال. وبالتالي، ترصد المنظمات المنضوية في صفوف التجمع مسيرة تحقيق الأهداف ضمن الهيكلية المؤسسية المعمول بها. كما أن هنالك حصة لشركاء التنمية في أعمال الرصد، ففي ظل مبادرة حديثة العهد، عُقدت شراكة رسمية بين الحكومة وإحدى مبادرات الأمم المتحدة تحت تسمية «مختبر كمبالا النابض» (Pulse Lab Kampala)، من أجل رصد التقدّم المحرز في المرحلة الثانية من الخطة الوطنية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة باستخدام أدوات لتحليل البيانات فور ورودها. وكانت المبادرة قد تمكّنت من جمع معلومات عن القضايا والأولويات المرتبطة بخطة 2030 انطلاقاً من تحليل لمواقع التواصل الاجتماعي والرسائل النصية القصيرة.

أمثلة عن إجراءات الرصد المتّبعة دعماً لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

الأمثلة الواردة أدناه مستمدّة من مبادرة رائدة خاضها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحويل المؤشرات العالمية المتعلقة بالهدف 16 إلى نظام رصد تُمسك به الدولة⁶⁴.

بعد أن بقي النقاش الأولي حول اختيار المؤشرات محصوراً بالدوائر الحكومية في بعض البلدان المشمولة بالمبادرة، بادرت وزارة الخارجية ودائرة الشؤون التقنية والتخطيط لدى رئاسة الجمهورية في السلفادور مع

63 Review Report on Uganda's Readiness for Implementation of the 2030 Agenda. Government of Uganda (2016)

64 Level Monitoring-Monitoring to Implement Peaceful, Just and Inclusive Societies. Pilot Initiative on National .of SDG16. United Nations Development Programme (2017)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى عقد اجتماعات مع المؤسسات الرئيسية التي تقوم بدور محوري في تحقيق الهدف 16، بما فيها وزارة العدل والأمن العام ودائرة الشفافية ومكافحة الفساد والمعهد المعني بالحصول على المعلومات العامة، لمراجعة المؤشرات العالمية المتعلقة بهذا الهدف واقتراح المزيد من المؤشرات الوطنية ذات الصلة. من جهتها، حاولت دول **جورجيا وجنوب أفريقيا وتونس** إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص لإعداد إطار المؤشرات منذ البداية.

في تونس، طُلب من الأطراف المعنية التابعة وغير التابعة للدولة تعديل الاقتراح المبدئي الذي قدمه الفريق العامل (مفتوح العضوية) على غايات ومؤشرات الهدف 16، وفق ما تقتضيه الظروف في تونس. فأفضى هذا المسار إلى تحديد هدف الحوكمة في تونس، وتجلّى أحد أبرز نتائج هذا المسار التشاركي بامتياز باستبدال مقوّمات السلام في الهدف العالمي بإحدى الركائز التي تهتمّ تونس تحديداً، ألا وهي مشاركة المجتمع المدني في إدارة الشؤون العامة. وهي خطوة لاقت اهتماماً بالغاً لدى الأطراف التونسية المعنية كونها تساعد البلد في الانتقال إلى النظام الديمقراطي.

في جنوب أفريقيا، ساهم المجتمع المدني في وضع إطار المؤشرات الوطنية للهدف 16 وفي جمع البيانات. فكان المسح الذي أجري لكافة الأطراف المعنية في المجتمع المدني بشراكة الحكومة المفتوحة دعماً للهدف 16، مع التركيز تحديداً على تلك التي تقوم بأنشطة جمع البيانات، قد ساعد في توجيه استراتيجية مكاتب الإحصاء الوطنية لإشراك الجهات الفاعلة في هذا المجتمع. فأفضى إشراكها إلى اختيار مؤشرين أو ثلاثة مؤشرات وطنية لاستكمال كل مؤشر عالمي مرتبط بالهدف 16.

جرت مشاورات ضمّت الأطراف المعنية المتعددة في البلدان المشمولة بالمبادرة، من أجل تمكين الحكومات والمجتمع المدني من القيام بمراجعة مشتركة لإطار المؤشرات المقترحة وتقييم التقدّم المحرز على مستوى الهدف 16، الذي يُقاس وفق المؤشرات المختارة. ففي **السلفادور**، عقدت الحكومة جلستين منفصلتين للتشاور مع المجتمع المدني من جهة، بما يضمّ من منظمات ومراكز فكر وجامعات وكنائس، ومع القطاع الخاص من جهة أخرى، بما يضمّ من هيئات تجارية ومقاولين ومؤسسة وطنية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، بهدف إبداء وتلقّي الملاحظات حول إطار المؤشرات الوطنية المقترحة بخصوص الهدف 16. أمّا في **المكسيك**، وبقيادة مركز البحوث والدراسات الاقتصادية (CIDE) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انكبّت جلسات النقاش على تحليل المؤشرات والغايات العالمية لوضعها في السياق المناسب، بعد توجيه دعوة إلى ممثّلين عن الحكومة والمؤسسات العامة والجامعات ومعاهد البحوث ومراكز الفكر للمشاركة فيها. وكان الهدف من تلك المشاورات التشاركية تحقيق التوافق بين الجهات الفاعلة التي لها إلمام واسع في شؤون السلام والعدالة والمؤسسات، فضلاً عن تحديد احتياجاتها وتحدياتها على المستوى المحلي.

وضعت البلدان المشمولة بالمبادرة سجلات النتائج وأطر التقييم التحليلي لتتبع المؤشرات والتحقق من الثغرات الموجودة في البيانات، والعمل على سدّها. وفي هذا السياق، أعدت **إندونيسيا** الدليل التقني لرصد أهداف التنمية المستدامة من خلال تنظيم ورشة عمل للأطراف المعنية، لمساعدتها في رصد أداء الهدف 16 وتقييم ما تحقّق منه على المستويين الوطني والمحلي. تجدر الإشارة إلى أنّ وزارة التخطيط الوطني للتنمية ستعتمد إلى اعتماد هذا الدليل رسمياً بموجب قرارٍ وزاري.

قائمة المختصرات

2018-A4P – Agenda for Prosperity – 2013
(Sierra Leone)

خطة تحقيق الرخاء 2013-2018 (سيراليون)

BDC – Barangay Development Council
(The Philippines)

هيئة التنمية في بارانغاي (الفلبين)

based Monitoring-CBMS – Community
System

نظام الرصد المجتمعي

CDM – Clean Development Mechanism

آلية التنمية النظيفة

CPDO – City Planning Development Office
(The Philippines)

مكتب المدينة للتخطيط والتنمية (الفلبين)

CSO – Civil Society Organization

منظمات المجتمع المدني

DILG – Department of the Interior and
(Local Government (The Philippines)

وزارة الداخلية والحكم المحلي (الفلبين)

DSWD – Department of Social Welfare and
(Development (The Philippines)

وزارة التنمية والرعاية الاجتماعية

INDC – Intended Nationally Determined
Contributions

المساهمات المقررة المحددة وطنياً

LGU – Local Government Units

وحدات الحكم المحلي

MDG – Millennium Development Goal

الأهداف الإنمائية للألفية

M&E – Monitoring and Evaluation

الرصد والتقييم

METRODS – Metropolitan SDG
(Observatory (Brazil)

مرصد أهداف التنمية المستدامة
في المدن الكبرى (البرازيل)

MPDO – Municipal Planning Development
(Office (The Philippines)

مكتب البلدية للتخطيط والتنمية (الفلبين)

Poverty Commission-NAPC – National Anti

اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر

NCSD – National Councils for Sustainable
Development

المجالس الوطنية للتنمية المستدامة

NDC – Nationally Determined
Contributions

المساهمات المحددة وطنياً

NEDA – National Economic and
(Development Authority (The Philippines)

الهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية (الفلبين)

governmental Organization-NGO – Non	منظمات غير حكومية
NSDS – National Sustainable Development Strategy	الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة
NSS – National Statistical Systems	النظم الإحصائية الوطنية
-OECD – Organization for Economic Co operation and Development	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OSSAP – Office of the Senior Special (Assistant to the President (Nigeria	مكتب المساعد الأعلى الخاص للرئيس (نيجيريا)
PPDO – Provincial Planning and (Development Office (The Philippines	مكتب المقاطعة للتخطيط والتنمية (الفلبين)
SDG – Sustainable Development Goal	هدف التنمية المستدامة
UNDP – United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNFCCC – United Nations Framework Convention on Climate Change	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ





برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
One United Nations Plaza,
New York, NY 10017
الموقع الإلكتروني: www.undp.org



شعوب متمكنة
أمم صاعدة